الفصل السابع
ثورة ١٩١٩

أولاً- أوضاع مصر قبيل قيام الثورة.

أثارت الصحف الوطنية، وفى مقدمتها اللواء، والمؤيد، والمنبر، والظاهر الرأى العام ضد هذه الحادثة، وكذا بواجهة إدعاءات السلطات البريطانية، والصحف الإنجليزية، والفرنسية، المصرية المعضدة لها، واتهامها المصريين بالوحشية، والتعصب الدينى، وبغض الأجانب، وارتكزت خطة هذه الصحف على بيان حقيقة ما حدث فى دنشواى، والظلم الذى وقع على المصريين وامتدت جملتها إلى معارضة سياسة الاحتلال القائمة على الحكم المطلق، والمحاكم الاستثنائية، وتقييد الصحافة، وتوجيه التعليم لخدمة الاحتلال، وتفضل البريطانيين على المصريين فى الوظائف[١].وقد أعطت تلك الصحف للحركة الوطنية بمصر القوة، والتقريب بين الخديو، وزعمائها، وجذب الفلاحين إلى صفوفها المتمركزة فى المدن[٢] كما اشتدت الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل فكثرت اضرابات الطلبة، واتسع انتشار الصحف الوطنية، وفى مواجهتها اتجه مخططو السياسة البريطانية إلى تقوية الاتجاه المعتدل فأسندوا نظارة المعارف إلى سعد زغلول في أكتوبر ١٩٠٦، وشجعوا جماعة المعتدلين المثقفين على إصدار الجريدة فى مارس ١٩٠٧، وإنشاء حزب الأمة فى سبتمبر من نفس العام.

أما فى بريطانيا فقد استاءت الرأى العام بشدة، وقامت الصحف البريطانية، ومجلس العموم بحملة على سياسة اللورد كرومر غذاها مصطفى كامل، والخديو عباس ، مما أدى فى النهاية إلى استقالة اللورد كرومر، وتركه منصبه في ٦ مايو ١٩٠٧[٣]، وتعيين السير الدن جورست Sir Eldon Gorst الذى نصح حكومته بالإفراج عن مسجونى دنشواى، واتجه بسياسة الاحتلال فى مصر إلى الاعتدال أو الوفاق خاصة مع الخديو بهدف إبعاده عن الحركة الوطنية وصحفها المتحمسة لإضعافها[٤]. تأصلت الحركة الوطنية فى نفس مصطفى كامل، ورأى أن الاستقلال والاحتلال ضدان لا يجتمعان، وقال "كل احتلال أجنبى هو عار على الوطن وبنيه" ولذلك خالف الكثيرين من معاصريه الذين كانوا يرون مصانعة الاحتلال، والتقرب إليه وأفاد من أخطاء العرابيين، وحاول رأب الصدع الداخلى الذى نفذ منه المستعمر فعمل دائمًا على إيجاد جو من التفاهم بين المصريين، وبين الخديو عباس الثانى، وتجنب الصدام بينه، وبين الخديو حتى فى الأوقات التى يتقن فيها ألا مجال لحفظ الود بينهما كما حاول من ناحية أخرى التوفيق بين عنصرى الأمة الدينيين – عنصرى المسلمين والأقباط – اللذين يتكون منهما الشعب المصرى، وقال: "إن المسلمين والأقباط شعب واحد مرتبط بالوطنية، والعادات، والأخلاق، وأسباب المعاش، ولا يمكن التفريق بينهما مدى الأبد". وحرص على نشر التعليم إدراكًا منه أنه أداة لنشر الوعى القومى الصحيح، والقضاء على الثغرات الدينية التى كان هو يحاربها بكل قوته، واتهم كرومر بالإهمال المقصود للتعليم – وأصدر مصطفى كامل في عام ١٩٠٧ صحيفتين باللغتين الفرنسية، والإنجليزية ، وكانتا صورتين لجريدة اللواء الصادرة باللغة العربية مع تعديل فحواهما بما يناسب المستوطنين الأجانب بمصر، وأشرف مصطفى كامل على تحرير هذه الصحف الثلاث بنفسه، واختار لتحرير الصحيفتين الصادرتين بالفرنسية، والإنجليزية محررين من خيرة الكتاب الأوروبيين، وتوجت جهود مصطفى كامل فى عام ١٩٠٧ بإنشاء الحزب الوطنى فى مواجهة ظهور حزب الأمة على الرغم من أن مصطفى كامل كان لا يؤمن بإنشاء حزب رسمى اعتقادًا منه أن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى انقسام الأمة، وبعد وفاته قاد مسيرة هذا الحزب محمد فريد حيث استطاع من خلاله تطوير قومية مصر، ودعمها بتراث علمى،

١
٢
٣
٤
.

وبذلك تسنى له تطوير وطنية زميله وصقلها[٥] كما استخدم الوسائل، والأسلحة التى ساهم فيها مع سلفه العظيم لمحاربة قوتين متحالفتين هما قوة الاحتلال، وقوة الحكومة الأهلية، كما زاد عليها المؤتمرات يعقدها فى أوربا أو يشترك فيها، ويرفع صوت مصر بين أعضائها من مختلف الشعوب، والأجناس.[٦]

جاء حزب الأمة في مواجهة الحزب الوطني خاصة وأن دعوة مصطفي كامل عن طريق هذا الحزب الأخير لم تجد قبولاً من طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية، والمثقفين من أبنائهم لأنهم حرصوا على صيانة أهدافهم الطبقية. وقد شعر المثقفون من أبناء هذه الطبقة بحاجتهم إلى صحيفة تعبر عن اتجاههم لذلك فكر هؤلاء في إصدارها سنة ١٩٠٣ لكنها لم تتحقق إلا بعد أن ألحت الظروف في إصدارها، وفى ظل اشتداد الحركة القومية، ولاسيما بعد حادث طابة الذى تحكم على صخرته كل أمل يعقده المصريون على دولة الخلافة. فكر لطفي السيد فى إنشاء الجريدة لتنطق بلسان مصر وحدها دون ميل خاص إلى تركيا أو إلى إحدى السلطتين الشرعية، والفعلية فى مصر.

شعر المثقفون إذن – من أبناء الأعيان – وعلى رأسهم "لطفي السيد" بضرورة الإعلان عن آرائهم بإيجاد صحيفة تنطق بلسانهم، ورأيهم فدعا لطفي السيد لاجتماع وضعت فيه خطة العمل، والمبادئ التي تقوم عليها جريدة مستقلة عن الخديو، والوكالة البريطانية، وبعد اقناع أعيان البلاد تألفت شركة الجريدة، وانتخب لطفى السيد مديرًا لها، ورئيسًا لتحريرها مدة عشر سنوات، وما لبثت حتى تحولت الشركة إلى حزب سياسي، وقد أطلق عليه حزب الأمة، وكانت شركة الجريدة تتكون ممن يمثلون أعيان مصر، ومثقفيها من أبنائهم. لقد استهدفت حركة هذا الحزب أهدافًا مستمدة من طبيعة نشأته وتكوينه كان من أهمها المطالبة بالدستور لأنه يتيح لها فرصة الاشتراك في الحكم، والحد من سلطة الخديو، فلم يكن حزب الأمة فى البداية يعتقد أن الإنجليز يمثلون الأعداء الوحيدين الذين يجب أن توجه الجهود لمحاربتهم، وقد كان ذلك طبيعيًا لهذه الفئة التي كانت تخشى عودة أحوال ما قبل الاحتلال إذا ما تمتع الخديو بسلطات، وكانوا يؤمنون بالمصالحة مع الاحتلال، وقد نشأ ذلك ثمرة ضياع أمل مصطفى كامل فى الدول بعد اتفاق عام ١٩٠٤، وخيبة أمل البلاد في الدولة العثمانية بعد تخاذلها فى حادث طابا، كما كانوا لا يؤمنون إلا بالتدريج فى الإصلاح كأمر متفق مع طبيعتهم، ومبدئهم فى المصالحة مع الإنجليز.[٧]

ولقد رفع حزب الأمة لواء القومية المصرية، وأخذ يدعو إلى الاستقلال لكن كان بأسلوبه على أساس التدرج فالاحتلال في نظرة قوة أتت بها ظروف سياسية، وتذهب بها ظروف سياسية فإن صدق وعده، وترك مصر لأهلها فذلك ما يجب على انجلترا الاتيان به، وإلا فلن يستطيع أن يغير من صبغته شيئًا، وأن ينتقل من كونه احتلالاً فعليًا إلى أن يكون احتلالاً بالقانون. والاحتلال بهذا يزول بتقوية الأمة لذا رحب بدعوة أبناء الأمة بعكس الحزب الوطنى الذى كان يعد أن الاحتلال هو علة العلل. وقداستطاع هذا الحزب أن يطور من نهجه بعد انتهاء عهد كرومر في ظل سياسة الوفاق في عهد جورست عندما شاءت بريطانيا فى عهد الأخير، وكان من رجال الاحتلال معالجة الحركة القومية بطرقها من زاوية جديدة وهى كسب الخديو بجانب الاحتلال باسترضائه برد بعض السلطات إليه، وكانت الخطة تقتضى ألا يمعن المعتمد البريطانى فى هذا الإرضاء أو فى الأغضاب، ولكن جورست انحرف نحو السلطة الشرعية كما كان يمثلها عباس انحرافًا شديدًا فأطلق يد الأخير فيما يجب أن تطلق فيه يده، مما استثار الحركة القومية فى جانبها المتطرف والمتمثل فى الحزب الوطنى، والمعتدل الممثل في حزب الأمة حتى تطور على نحو يتناول منهجه في الحملة على الاحتلال ثم الخديو، ولا غرو فقد لمس الملاك الأعيان، والمثقفون فى ظل سياسة الوفاق مبلغ اشتداد الخديو بما هدد طموحهم فى المشاركة فى الحكم أو التفاهم مع الاحتلال على مصلحة مصر.[٨]

وقد أبرزت سياسة الوفاق من ناحية أخرى مدى تماسك حزب الأمة دون أن تؤثر فى موقف الجريدة، وحين كان مفروضًا أن الجريدة، وحزب الأمة سيكونان بزعامة كرومر لم يبد أى مظهر من مظاهر الخلاف بين الملاك الأعيان، والمثقفين بقسميهم الموظفون، وغير الموظفين يوم كان كرومر ينتقص من سلطات الخديو، ولكن بعد سياسة الوفاق كان ثمة أمل فى التعاون مع حزب

٥
٦
٧
٨

الأمة، والاحتلال، ولما اتخذ الحزب موقف المعارضة من السلطنة الشرعية، والفعلية بدأ الخلاف بين أعضائه فقد رفض الموظفون منهم الوقوف موقف المعارضة دون حماية تسندهم إذ ارتبطوا بحزب الأمة على أساس التعاون مع الحكومة، وانقسم فريق الأعيان فمنهم من رأى أنه يستطيع الإفادة شخصيًا من علاقته السياسية بالخديو فانشقوا على الجريدة وهاجموها، ومن ظل يؤلف الحزب، وكانوا يؤمنون بأن مصالحهم كطبقة لا تتفق مع محاولات الخديو التوسع في سلطانه، فلا غرو أن تمثل حملة (لطفي السيد) على سياسة الوفاق حقيقة موقفهم من الخديو، واتجاهات المثقفين. على أن هؤلاء ما لبثوا إلا فترة في الإبقاء على الحزب أما الجريدة فقد مضت تناضل من أجل الحرية، والدستور حتى تركها لطفي السيد.

ولم يستطع الأعيان، وأبناؤهم من المثقفين التحول إلى حزب سياسي قومي، فكان عملهم كطبقة مقصورًا في دائرة نفوذهم في بلادهم، أو في الهيئات التي اشتركوا فيها، وكان السبب هو قلة ثقة الأعيان في الشعب، ومحاولة المفكرين الذين شاركوهم في الظهور بمظهر الترفع عن العامة، فلم يتحمس الشعب لحزب الأمة هذا فضلاً على أن انقسام الحزب بين الأعيان، والمثقفين أفقد تماسكه، فقد بقي العنصران منفصلين مما أضعف الحزب، ودفعة للتلاشي[٩]. على أية حال فلقد مضى الحزبان يعالجان المسألة المصرية ممثلين أسلوبين مختلفين ما بين التطرف، والاعتدال.

كان الحزب الوطني يحارب الاتفاق مع الإنجليز، وحزب الأمة يعترف بهم كحقيقة واقعة، ويرى ضرورة التفاهم معهم، وكان يتبع في ذلك كل وسيلة توصل للمقاصد التي كان أعظمها منح الأمة الاستقلال الذاتي إلى أن تنتهي الظروف بما يؤدي إلى زوال الاحتلال، فإذا كان الحزب الوطني قد غذى الوعي القومي السياسي، فقد غرس الكراهية في الاحتلال. أما حزب الأمة فقد بث بذور القومية المصرية الحديثة، ونمى بذور الاستقلال، وقد تجلت على يديه الفكرة القومية لأول مرة، فكرة حديثة علمانية، كان الأول يهدم الاحتلال، والآخر يبني أسس مصر الحديثة، فكانت مصر في حاجة إلى الاتجاهين المتطرف الثائر، والمعتدل البناء[١٠].

ومع تطور الموقف السياسي ظهرت أحزاب أخرى تبنت آراء سياسية مختلفة منها حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الذي نشأ ظلاً للخديو في مواجهة الحزبين السابقين، من الخديو وقد تلخصت مبادئه فيما يلي:

١- تأييد السلطة الخديوية فيما منحتها الفرمانات الشاهانية لاستقلال مصر الإداري.

٢- الاعتماد على الوعود، والتصريحات التي أعلنتها بريطانيا العظمى عند احتلال مصر، ومطالبتها بتحقيقها، والوفاء بها.

٣- المطالبة بمجلس نيابي مصري يكون تام السلطة فيما يتعلق بالمصريين، والمصالح المصرية.

٤- أن يكون التعليم الابتدائي عامًا ومجانًا.

٥- أن تكون اللغة العربية لغة التعليم في البلاد.

٦- أن تعطى الوظائف في المصالح المصرية للوطنيين بمقتضى الكفاءة، والاستحقاق مع تقليل عدد الأجانب بقدر الإمكان حتى يتأتى للمصريين أن يحكموا أنفسهم.

٧- أن تكون محاكمة الأجانب المقيمين في مصر جنائيًا أمام المحاكم المختلطة، كما يتقاضون أمامها اليوم في الحقوق المدنية إلى أن يتم توحيد المحاكم المصرية لجميع سكانها تحقيقًا لأعظم مبدأ بين سكان البلد الواحد، وهو المساواة أمام القانون.

كان الشيخ علي يوسف صحفيًا قبل أن يكون مؤسس حزب، ونجح في ميدان الصحافة حتى غدا المؤيد من أوسع الصحف انتشارًا، ولكنه لم يصب نجاحًا في ميدان الحزبية فلم ينضم إليه غير عدد قليل من دعاة الرجعية، والجمودية ومن نحا نحوهم من غمار العامة، ولم يحظ حزب الإصلاح

٩

١٠

الدستورى بتأييد جماهيرى مثل ما حظى به الحزب الوطنى، كما أنه لم يحظ بتأييد طبقى مثل ما تمتع به حزب الأمة.

وهكذا انقسمت مصر إزاء النزاع بين السلطة الشرعية، والسلطة الفعلية إلى معسكرين، أحدهما يحارب الاستعمار، ويتذرع إلى ذلك بكل وسيلة ممكنة فيعتمد على نفوذ الخديو تارة، وعلى نفوذ تركيا تارة أخرى، وعلى نفوذ فرنسا فى بعض الأحيان، فالحزب الوطنى يؤيده شباب مصر، وطلبة المدارس، أما المعسكر الآخر فقد جنح إلى موالاة الإنجليز، واكتساب رضائهم معتقدًا أن مصر فى ضعفها، وانحلالها لا تستطيع أن تكافحهم، وأن الطريق الأمثل للتقدم هو إصلاح حالتها الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية بالاتفاق مع سلطات الاحتلال، أما حزب الأمة يؤيده كبار الملاك، ويشايعهم نفر من أصدقاء الشيخ محمد عبده، وبين هذين الحزبين الكبيرين وقف حزب على يوسف يعبر عن اتجاهات الخديو.[١١]

بالإضافة إلى هذه الأحزاب الثلاثة الرئيسية تألفت فى مصر عدة أحزاب صغيرة فى الفترة ما بين ١٩٠٧ و ١٩٠٩ وكان الاختلاف بينها ينحصر فى علاقات كل منها مع الخديو، والسلطان، والاحتلال. ولم تعن بعض تلك الأحزاب بقضايا مصر الأساسية من رفاهية مادية، وإصلاح اقتصادى، ونهضة اجتماعية، وثقافية، وعلمية، ولم تؤثر هذه الأحزاب تأثيرًا جديًا فى العلاقات بين القوى السياسية الكبرى لأنها فى الواقع لم يكن لها جذور ضاربة فى الأرض المصرية فكلها كانت تمثل فكرًا متخلفًا أو وضعًا مندثرًا وهذه الأحزاب شملت الحزب الوطنى الحر، وحزب المصريين المستقلين؛ وحزب مصر الفتاة؛ وحزب النبلاء.[١٢]

وكانت من أهم الأحداث التي شهدتها مصر أيضاً مع مطلع القرن العشرين ظهور تيارات عربية كثيرة شاركت مصر فيها وأثرت فيها، وتأثرت بها حيث قام بعض العرب بلفت النظر إلى الفساد المنتشر فى الدولة العثمانية، وطالبوا بإصلاح أحوال البلاد العربية، وبدأوا يقارنون بين الولايات العربية، وسائر الولايات العثمانية، وخرجوا بنتيجة هى أن حقوق العرب مهضومة، وظهرت تيارات عربية فى العالم العربى قبل الانقلاب الذى حدث فى تركيا سنة ١٩٠٨ عملت على القضاء على فكرة الجامعة الإسلامية، وعلى إحياء القومية العربية وقد قامت جماعة من اللاجئين السياسيين الذين أطلقوا على أنفسهم اسم (تركيا الفتاة) تدبير انقلاب فى تركيا، ونجحت مؤامرتهم فى ٢٤ يوليو ١٩٠٨.

كانت نهاية حكم السلطان عبدالحميد إيذانًا بغروب شمس الجامعة الإسلامية، وشروق شمس القومية العربية، فقد ساعد استبداد، وظلم السلطان عبدالحميد على نمو الشعور القومى المتأصل عند العرب، وكانت الفترة التى انقضت بين سقوط عبدالحميد فى سنة ١٩٠٨، وقيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ فترة حافلة بالنشاط القومى المركز ضد السيادة التركية التى أدت إلى الأطماع الأوروبية فى العالم العربى. وكان أمل العرب فى الدستور الذى أعلنه الأتراك سنة ١٩٠٨ عظيمًا، فقد أملوا أن يسوى بين الترك، والعرب ولكن سرعان ما خاب أملهم فقد قام على أساس الدولة الطورانية التى تحيى مجد جنكيزخان، وتيمورلنك، ولم يعبأ واضعوه بالروابط التى تربط تركيا بالعروبة، والإسلام، فوقف العرب فى العراق، واليمن، وسوريا، ولبنان، ومصر من تركيا وجهًا لوجه معلنين عروبيتهم، وقوميتهم[١٣]. وفى سنة ١٩٠٩ استولت جمعية الاتحاد والترقى على الحكم فى استانبول، وبدأت الصحف التركية بالإشادة بأمجاد الطورانيين وسب العرب، وتدعو إلى تطهير اللسان التركى من الألفاظ العربية، ورفع أسماء الخلفاء الراشدين من المساجد، وأصبح واضحًا أن لقاء العرب تحت سيطرة الترك معناه إفناء القومية العربية، ولغة العرب، ولذا بدأ العرب يدعون إلى استقلال البلاد العربية عن الدولة العثمانية.[١٤]

ثانيًا- إعلان الحماية البريطانية على مصر سنة ١٩١٤.

منذ أن أعلنت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ وأخذت على أثرها العلاقات المصرية البريطانية تتطور بإعلان الحماية حيث أضرت تلك الحرب بالحركة الوطنية فى مصر، فقد قامت

١١
١٢
١٣
١٤

حرب دولية كبرى انقسم العالم فيها إلى كتلتين متصارعتين كتلة تتزعمها ألمانيا، والنمسا، وكتلة أخرى تضم إنجلترا، وفرنسا. ونظرًا لوجود الجيوش البريطانية فى مصر، وسيطرة الإنجليز على المرافق المصرية، أصبح محتمًا أن تجر إنجلترا بمصر إلى ويلات هذه الحرب العظمى سواء شاء المصريون ذلك أو أبوا، فقد أرغم الإنجليز الحكومة المصرية على الامتناع عن التعامل مع ألمانيا، وحلفائها، وعلى تخويل القوات البريطانية البرية، والبحرية على استعمال جميع الأراضى، والموانئ المصرية، وأن تعلن الأحكام العرفية، وتفرض الرقابة على الصحف. وقد أصدر القائد العام البريطانى فى مصر بيانًا أعلن فيه انضمام تركيا إلى جانب ألمانيا ضد الحلفاء، ثم ختم بيانه بهذه العبارات "ولعلم بريطانيا العظمى بما للسلطان بصفته الدينية من الاحترام، والاعتبار عند مسلمى القطر المصرى فقد أخذت بريطانيا العظمى على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة، ولكنها مقابل ذلك تنتظر من الأهالى، وتطلب إليهم الامتناع عن أى عمل من شأنه عرقلة حركات جيوشها، أو أى مساعدة لأعدائها".[١٥]

فى بداية الحرب لزمت مصر الحياد لتضمن حياد قناة السويس، ولكن مصالح بريطانيا قضت بأن تحكم سيطرتها على مصر رسميًا، وشعبيًا، وأن تفيد من إمكاناتها فى الحرب، وأن تقطع علاقتها بتركيا فمارست بريطانيا ضغوطها الرسمية على مصر، وجندت بعض الصحف، وفى مقدمتها "المقطم" لتعارض حيادها، وتبرر دخولها الحرب إلى جانب الحلفاء، فأصدر مجلس النظار برئاسة حسين رشدى قراريه يومى ٥ و ١٣ أغسطس ١٩١٤ اللذين منعا كافة أشكال التعامل بين مصر، ودول ألمانيا، والنمسا، والمجر، وخول القوات البريطانية حقوق الحرب فى مصر.

نتيجة لذلك انقسم الرأى العام فى مصر إلى قسمين: الأول يرى ضرورة الاستقلال عن الدولة العثمانية عاجلاً، وعن بريطانيا بالتدريج، وقد عبرت عنه صحيفة الجريدة، وكان من أنصار هذا الرأى بعض رجال السياسية كسعد زغلول، وعدلى يكن، وعبدالخالق ثروت، وإسماعيل صدقى، إلى جانب كثير من المصريين الأثرياء الذين تعلموا بالخارج. أما القسم الثانى فتعبر عنه صحيفة الشعب، وبعض الصحف الأخرى، فقد طالب بالاستقلال التام عن بريطانيا، وبقاء الارتباط الروحى والإسلامى بالدولة العثمانية للتخلص من الاحتلال، وقد انحاز إلى ألمانيا مستبشرًا بانتصاراتها فى بداية الحرب آملاً فى انهزام بريطانيا، وزوال سيادتها على مصر دون أن يرحب بأية سيادة أجنبية أخرى عليها، وتألف أنصار هذا القسم من أبناء الطبقة الوسطى، والمثقفين من أتباع الحزب الوطنى.[١٦]

وعندما طبق قرار ٥ أغسطس ١٩١٤ السابق – رغم اعتراضات الدول – غادر من مصر قناصل ألمانيا، والنمسا والمجر، وأبعد كثير من رعاياهم إلى الخارج[١٧]، كما فرضت الرقابة على البرقيات، والخطابات المتبادلة بين مصر، والسودان، وكافة الدول، وكذلك الصحف الواردة إلى مصر من الخارج[١٨]. كما حرصت السلطات البريطانية – منذ بداية الحرب – على تجنيد الصحف لخدمة أهدافها مع حرمان أعدائها من العمل المماثل لذلك أسرعت بتعطيل الصحيفة الألمانية التى كانت تصدر بمصر، وهى (ايجيبيتشا ناخرشتن Aegyptische Nachrichten) حتى لا يكون لها أى تأثير على المصريين[١٩]. واشتدت الرقابة الصحفية حيث حذفت صفحات من جرائد الأهالى، والأهرام، ولم تسلم من هذا الحذف الصحيفتان الإنجليزيتان الصادرتان بمصر، وهما الإجبشيان جازيت The Egyptian Gazette ، والاجبشيان ميل The Egyptian Mail اللتان طالبتا بفرض الرقابة على الصحف، ورحبتا بها، وقد توقعت الأهرام، وبعض الصحف حدوث نقص فى كميات الورق، فأنقصت عدد صفحاتها.[٢٠]

فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر وقد نشرت الوقائع المصرية نص إعلان الحماية: "يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته، وأصبحت من الآن فصاعدًا من

١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠

البلاد المشمولة بالحماية البريطانية. وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر، وحماية أهلها ومصالحها".[٢١]

وقد تبع ذلك أن أعلنت بريطانيا في اليوم التالي لإعلان الحماية خلع الخديو عباس الثانى، وكان حينئذ في زيارة لتركيا عند إعلان الحرب بين انجلترا وألمانيا، وكان يتردد في العودة إلى مصر، فلما عزم على الرجوع إليها رفضت بريطانيا لأن النية كانت قد استقرت على خلعه نظرًا لميوله التركية، وقد تولى الأمير "حسين كامل: عرش مصر بدلاً منه[٢٢]، ومنحته لقب سلطان، وبدأت انجلترا تخطط لضم مصر إلى إمبراطوريتها والقضاء التام على استقلال مصر، وأصبح المعتمد البريطاني هو الحاكم الحقيقي لمصر، وأخطرت إنجلترا السلطان الجديد أن المعتمد البريطانى سيتولى كل شئون مصر الخارجية، وهذا معناه إلغاء وزارة الخارجية المصرية.[٢٣]

على أية حال انتهت تطورات الحرب بإعلان الحماية، وقد فضلتها بريطانيا على الضم بعد أن استقر الرأي عليه، وأبلغوه فعلاً لممثليهم في القاهرة، وذلك لأنه كان نظامًا يتفق مع سير الاحتلال لمرونته، وتفاوت معناه فهو إذ يحمل معنى السيطرة لا يختلف كثيرًا عن منطقة النفوذ السياسي، وينتهي في حالة الوسط دفاعًا عن البلاد المحمية، كما أن تعرضه لشئون البلاد المحمية أمر قابل للشد، والجذب، فالدول الحليفة لإنجلترا مثلاً، والمشتركة معها في الحرب تستطيع بذلك النظام أن تقبله لأنه يمكنها من القيام بكل شئون الحرب في مصر بدون تقيد بالمستقبل، وتستطيع مصر الرضوخ له كحكم القوة مع أمل في المستقبل، وبقبول شركاء إنجلترا للحماية ورضوخ مصر لها تستطيع إنجلترا من هذا، وذاك أن تقضي أغراضها في مصر.

في ١٩ ديسمبر أرسل القائم بأعمال المعتمد الإنجليزي رسالة للسلطان حسين كامل كانت بمثابة دستور أول لنظام الحماية جاء فيه: "أن الحقوق التي كانت لسلطان تركيا، وللخديو السابق قد سقطت عنهما، وآلت لملك إنجلترا، ولكن حكومة إنجلترا تعد – وديعة تحت يدها لسكان مصر – جميع الحقوق التي آلت إليها بالصفة المذكورة، وكذلك جميع الحقوق التي استعملتها في البلاد مدة سنة الإصلاح الثلاثين الماضية، وقد رأت أن أفضل وسيلة لقيام إنجلترا بالمسئولية التي يمكنها نحو مصر أن تعلن الحماية البريطانية إعلانًا صريحًا، وأن تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيد أمير من أمراء العائلة الخديوية طبقًا لنظام وراثي يقرر فيما بعد، ثم أضاف إلى ذلك: أن مسئولية الدفاع عن مصر تقع على عاتق دولته، وأن الرعايا المصريين لهم الحق في أن يكونوا مشمولين بالحماية الإنجليزية أينما كانوا، وإنه بزوال السيادة العثمانية زالت القيود على الجيش المصري، وعلى حق السلطان في منح الرتب، والنياشين، ولكن المخابرات بين الحكومة المصرية، ووكلاء الدول الأجنبية ستكون عن طريق الوكيل الإنجليزي وأنها – ولو أن من رأي الحكومة الإنجليزية أن المعاهدات الدولية المعروفة بالامتيازات الأجنبية لم تعد ملائمة لتقدم البلاد – ترى في الوقت نفسه أن تؤجل النظر في تعديل هذه المعاهدات إلى ما بعد الحرب، وتعهدت الحكومة الإنجليزية فيما يختص بالإدارة الداخلية بأنها ستحافظ على التقاليد المأثورة عنها، وهذه التقاليد هي الدأب على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد، وبواسطتها في حماية الحرية الشخصية، وترقية التعليم ونشره، وإنماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية، والتدرج في إشراك المحكومين في الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الأمة في الرقي السياسي، بل إن الحكومة الإنجليزية ترى أن تحديد مركزها في مصر تحديدًا صريحًا يؤدي إلى سرعة التقدم في سبيل الحكم الذاتي، ثم انتهى التبليغ بالحديث عن الشئون الدينية فالحكومة الإنجليزية ستحترم عقائد المصريين الدينية فقرروا أن تحرير هذه الحكومة لمصر لم يكن ناتجًا عن أي عداء للخلافة بل كان تحريرًا لها من ربقة من اغتصب السلطة السياسية في القسطنطينية".[٢٤]

ومع إعلان الحماية البريطانية على مصر تألفت وزارة حسين رشدي في ١٩ ديسمبر، وبقي الوزراء في الوزارة الجديدة مع تعديل يسير في مناصبهم، فقد أصبحت البلاد، وحكومتها تحت الحماية البريطانية وألغيت وزارة الخارجية[٢٥] بل نقضت السلطات البريطانية كل ما عاهدت عليه مصر فاستباحت أموال الخزانة العامة، وأطلقت يديها في دواوين الحكومة، وأمضت في التضييق

٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥

على أعداء الاحتلال، ووضعت ثقتها فيمن يخدمونه فأساءوا معاملة الوطنيين، وأخذت من الفلاحين ما شاءت من المحاصيل دون اكتراث لحاجتهم إليها[٢٦]. لكن موقف الحكومة المصرية من ذلك كله موقفًا سلبيًا لا يتم إلا عن ضحالة فى الوعى القومى السياسى، وما صاحبه من الإسراف فى الثقة ببريطانيا على حساب الشعب. فقد سار حسين رشدى مع بريطانيا منذ البداية على أساس التسليم بالأمر الواقع وهو قبول الحماية، وقد دفعه إلى ذلك خوفه من سيطرة دولة أجنبية أخرى على بلاده أشد من الإنجليز؛ فكان يخشى أن يطمع فيها الألمان، وقد برر ذلك بقوله: "قد اشتركت فى العمل مع الحماية لخوفى على بلادى من سيطرة دولة أجنبية أخرى، أشد من السيطرة الإنجليزية، إذ أن عصبة الأمم كانت لا وجود لها. وأن الحكومة الإنجليزية كانت فى ذلك العهد تنقسم قسمين: قسم يريد الضم، وقسم يكتفى بالحماية إذا وجدت سلطة محلية تقبل الاشتراك معها فى العمل، وكنت أخشى إذا انتصر الإنجليز وحلفاؤهم – وهو ما كانت أرجحه – أن تصدق الدول على الضم إن كان وقع". ثم قال "لم يكن أمام رئيس الوزارة المصرية إلا أن يختار بين ثلاث خطط:

الخطة الأولى (وهى التى سلكها) "خط الحماية". والخطة الثانية وهى استثارة الشعب ضد الإنجليز "وهى فى نظره" جناية على الوطن إذ لو عملت "بريطانيا" على إحباط الثورة لكن من المحقق قمعها فى ساعات. أما الخطة الثالثة: موقف الانتظار، وهذا ما لا يتفق مع الكرامة، والواجب الوطنى لأن فيه تفويتًا للغرض.

فلم تمض بضعة شهور حتى كانت الحماية قد نقضت كل ما عاهدت عليه مصر، ومضت تطلق يدها فى البلاد، وتسيطر عليها، وهى مطمئنة فى ظل حكومة رشدى بل ومضت منذ عام ١٩١٧ تعد العدة بالتشريع لإصلاح القضاء، ثم وضع قانون مصر النظامى تمهيدًا لحصر السلطة فى يد المعتمد البريطانى[٢٧]. كان من الطبيعى أن تؤثر سلبية وزارة رشدى وبيدها السلطة على الشعب فقد أصبحوا ذريعة لإنجلترا حيث اتبعت سياسة القمع، والإرهاب، وملأت السجون بالوطنيين المصريين، كما نفت كثيرًا منهم خارج القطر، ثم عطلت الجمعية التشريعية التى كانت حينئذ رمزًا متواضعًا لاشتراك المصريين فى حكم بلادهم.

وأصبحت الحرب العالمية الأولى كارثة بالنسبة للمصريين، فقد أصبح الفلاحون المصريون مرغمين على أن يقدموا محصولاتهم إلى هذه الآلاف من الجنود البريطانيين، واستولى الإنجليز على دواب، وحيوانات هؤلاء الفلاحين، وسخر الإنجليز المصريين فى حفر الآبار، ومد أنابيب المياه، وتعبيد الطرق، وهلكت أرواح كثيرة فى هذا السبيل، كما حملت الميزانية المصرية أعباء هذه الأعمال[٢٨].

ثالثًا- أسباب الثورة

كانت ثورة عام ١٩١٩ أول ثورة مصرية فى القرن العشرين تنوعت أسبابها ما بين أسباب مباشرة كالأسباب الفكرية، والسياسية، وأسباب غير مباشرة التى جاءت فى دعوة أمريكا عن طريق رئيسها وودرو ويلسون إلى حق الشعوب فى تقرير مصيرها مما دفع مصر إلى التفكير فى الاستقلال.

أولاً: الأسباب المباشرة

الأسباب الفكرية

يرى بعض المؤرخين أن العوامل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية هى التى تؤدى غالبًا إلى قيام الثورات التى تهدف إلى التغيير، ولكن لعبت الأسباب الفكرية دورًا مهمًا فى قيام هذه الثورات والتى كانت وثيقة الصلة بالنهضة الفكرية المصرية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وربما فى النصف الأول منه، وكانت ثورة ١٩١٩ خير دليل على ذلك. يأتى على رأس هؤلاء المفكرين رفاعة الطهطاوى فعقب عودته إلى مصر فى عام ١٨٣٠ بعد أربع سنوات قضاها فى فرنسا حمل أفكار بدت غريبة على المجتمع المصرى لعل أهمها هو المطالبة بانفصال مصر عن الدولة العثمانية لمصلحتها، وأن ذلك الأمر لا يتعارض مع الدين. وقد أكد تلك الأفكار فى مؤلفاته منها كتابه "مقدمة

٢٦
٢٧
٢٨

وطنية مصرية" الذى جاء فيه (أن حب الوطن من الإيمان) كما ناشد الأساتذة فى كتابه (المرشد الأمين للبنات والبنين) بأن يغرسوا الوطنية فى نفوس تلاميذهم. كما طرح بعض الأفكار التى تدعو إلى التغيير فى كتابه (تخليص الأبريز إلى تلخيص باريز) كما دعا إلى تثبيت فكرة الدولة القومية فى كتابة (مناهج الألباب المصرية إلى مناهج الآداب العصرية) كما كان يؤمن فى ذلك الوقت بحق الشعب المصرى فى أحداث تلك التغييرات التى تتوافق مع مصالحه وأهدافه.[٢٩]

أما على باشا مبارك فكان كتابه (الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة) فرصة سانحة لكى يتعرف المصرى على أولئك الرجال الذين أسهموا فى بناء مصر الحديثة.[٣٠] وتأتى أفكار جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨- ١٨٩٧م) الذى رفع شعار مصر للمصريين، كما أكد على أهمية الحكم النيابى، وأن يعيش المصريين كباقى الأمم أحرارًا، ورغم أن هذه الأفكار أدت إلى نفيه خارج مصر عام ١٨٩٧ إلا أنه كان قد ترك من خلفه تلاميذًا ومريدين غيروا وجه الحياة المصرية مثل أحمد عرابى، وعبدالله النديم، ومحمد عبده، وسعد زغلول وغيرهم.[٣١]

كما كان مصطفى كامل وراء إنشاء ثانى الأحزاب السياسية المصرية وهو الحزب الوطنى فى عام ١٩٠٧ الذى دعا فى برنامجه إلى استقلال مصر، وإنشاء حكومة دستورية، وأن تكون هذه الحكومة مسئولة أمام مجلس النواب، كما دعا إلى نشر التعليم، والارتقاء بالزراعة، والصناعة، والتجارة، وبث الشعور الوطنى بين الجماهير، وتعميق أواصر الود بين المسلمين والأقباط، وبين الوطنين، والأجانب.[٣٢]

الأسباب السياسية

لقد اختار الزعماء المصريون العمل السياسى قبل الثورة على اعتبار أن الوجود البريطانى فى مصر هو أمر مؤقت، ولذلك لم تصل العلاقة بين إنجلترا، والساسة المصريين إلى حد المواجهة، ولكن هذه الظروف التى استقرت بين الجانبين لفترة تزيد على الثلاثين عامًا، وقد تبدلت تمامًا بسبب الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨، وأصبح الصدام هو الأمر المتوقع وفقًا لهذه الظروف. كانت مصر قبل الحرب العالمية الأولى جزءًا من الدولة العثمانية لكن مع قيام هذه الحرب ثار الحلفاء بزعامة بريطانيا ضد الدولة العثمانية لاقتسامها، ومن ثم دفعت بريطانيا مصر لدخول فى هذه الحرب إلى جانبها كباقى المستعمرات البريطانية، وأن يكون لبريطانيا الحق فى استخدام أراضى مصر، وموانيها لخدمة العمليات العسكرية، وهذا يعنى تورط مصر فى تلك الحرب[٣٣] ولم تكتف بريطانيا بذلك بل أعلنت الأحكام العرفية فى مصر فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ مما أعطى سلطات أوسع للقائد البريطاني، ويعنى أيضًا إطلاق يد إنجلترا فى التعامل مع الوطنيين فزجت بآلاف الوطنيين فى السجون، وقامت بإغلاق بعض الصحف الوطنية، ووضعت البعض الآخر تحت الرقابة المشددة.

كما قررت بريطانيا إعلان الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ وهو إجراء وسط بين ضم مصر إلى بريطانيا، وترك أمورها على ما هى عليه خاصة بعد إعلان الأحكام العرفية، وتحددت الحريات، وانتشرت جيوش الاحتلال فى البلاد، فسارعت بريطانيا لتنفيذ ذلك لأهمية مصر بالنسبة إلى المواصلات الجوية، والبحرية العالمية، لكن المعتمد البريطانى ريجنالد ونجت حذر الحكومة البريطانية من طبيعة مشاعر المصريين فى المراحل الأخيرة من الحرب، ولفت نظرها إلى ضرورة تحديد معنى الحماية، ورغبة كل المصريين فى تحقيق استقلال مصر الذاتى.[٣٤]

من ناحية أخرى تدخلت بريطانيا فى اقتصاديات البلاد بشكل يضمن لها تأمين المصالح الحربية لها فقد أصدر الحاكم البريطانى أمرًا بمنع تصدير كافة المواد الضرورية إلى الخارج، كما فرض رقابة على الأسعار بالداخل، كما عمدت إنجلترا إلى منع تحويل الأوراق المالية إلى ذهب فى البنك الأهلى المصرى، وجعلت التداول بالعملات النقدية إجباريًا، وتم إيداع الرصيد الذهبى الخاص بالبنك الأهلى المصرى بالخزينة الإنجليزية، وقامت السلطات البريطانية بجمع العملات النقدية الذهبية،

٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤

والفضية المتداولة، ووضعت بدلاً منها العملات الورقية، أدى ذلك إلى قيام إنجلترا بتسديد نفقاتها العسكرية في مصر بأوراق نقدية دون أن تتكبد مقابل ذلك جرامًا ذهبيًا واحدًا، وترتب على ذلك تدنى قيمة النقد المصرى بعد أن كان ذا قيمة مرتفعة قبل الحرب، وارتفعت بذلك الأسعار، وعانى الشعب المصرى من غلاء المعيشة مما دفعه إلى المقاومة للاعتراض على تلك الظروف فكانت محاولاته المتكررة لاغتيال السلطان حسين كامل، وهو ما حدث فى ٨ إبريل – ٩ يوليو عام ١٩١٥.[٣٥]

لكن يمكن القول أن السبب المباشر للثورة هى وزارة حسين رشدى التى مثلت عقبة أمام بريطانيا خاصة بعد اعتزم حسين رشدى، ومعه عدلي يكن للسفر إلي لندن باعتباره وفدًا رسميًا، لكن السلطات البريطانية حالت دون سفره فقدم استقالته، وألح على قبولها، فقبل السلطان أحمد فؤاد الإستقالة، وألح على قبولها، فقبل السلطان أحمد فؤاد الاستقالة في أول مارس عام ١٩١٩ مما أثار ذلك استياء الأوساط الرسمية، والشعبية، فقد كان حسين رشدى شخصية مقبولة، ومتفاهمًا مع الوفد المصرى، ومعنى استقالته أنه صار منفصلاً عن الشعب فاعتبرت السلطات البريطانية أن الوفد المصرى هو المسئول عن تردى هذه الأوضاع، رغم أن الوفد المصرى قام بإرسال عريضة شديدة الاحتجاج إلى السلطان أحمد فؤاد، كما أبلغ ممثلى الدول الأجنبية أن المسئولين الإنجليز هم المسئولون عن تردى هذه الأوضاع، وتأزم الأمور فى مصر.[٣٦]

وازدادت الأمور سوءًا عندما وجهت بريطانيا فى ٦ مارس عام ١٩١٩م انذرًا للوفد المصرى بضرورة الابتعاد عن مناقشة مسألة الحماية البريطانية على مصر، أو إقامة العراقيل فى سبيل تأليف وزارة جديدة مع العمل بالأحكام العرفية لكن احتج سعد زغلول على هذا الإنذار، وعزم بمصاحبة الوفد على استمراره فى أداء واجبه مهما كلفه ذلك فى سبيل إلغاء الحماية والحصول على الاستقلال التام الأمر الذي دفع بريطانيا إلى إلقاء القبض على سعد زغلول، وثلاثة من أعضاء حزب الوفد، ونفيهم جميعًا إلى مالطة فى ٨ مارس عام ١٩١٩[٣٧] لكن ذلك لا يعنى هذا النفى كان الدافع القوى لقيام الثورة بل كانت الدوافع الحقيقية لقيامها هى الوجود البريطاني فى مصر، ونضوج الشعب المصرى في الفترة التى تلت الحرب العالمية الأولى التى أدت إلى انتشار موجة عارمة بين الشعوب المستعمرة تطالب بالحرية والاستقلال. لكن على أية حال كان نفى سعد وزملائه الثلاثة بمثابة رسالة موجهة إلى بريطانيا بأن عليها الإختيار بين الطريق الدبلوماسى، واستخدام العنف لمواجهة الأحداث، واختارت بريطانيا الطريق الأخير مما أدى إلى قيام انتفاضة شعبية قدر لها بعد ذلك أن تترك بصمات على تاريخ مصر السياسى، والاجتماعى بعد فترة من حدوثها.

ثانيًا: الأسباب غير مباشرة

عندما أعلن الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون نقاطه الأربعة عشر فى عام ١٩١٧ ولم تنته الحرب بعد كان من بينها حق الشعوب في تقرير مصيرها وما وضعت الحرب أوزارها فى ١١ نوفمبر عام ١٩١٨ وتقرر عقد مؤتمر الصلح في فرساى بفرنسا فى ١٨ يناير ١٩١٩ لحسم المشكلات الناتجة عن تلك الحرب حتى كانت كل الشعوب ومن بينها مصر تأمل فى الحصول على الاستقلال. لكن جاء هذا المؤتمر صدمة جديدة للحركة الوطنية حيث تتضمنت النصوص الخاصة بمصر (من المادة ١٤٧- المادة ١٥٤) مؤيدة للحماية التى فرضتها إنجلترا عليها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، وقد قبلتها ألمانيا ضمن ما قبلته من شروط الصلح، وصارت جزءًا من معاهدة فرساى التى أمضيت يوم ٢٨ يونية سنة ١٩١٩.

فكانت نصوص هذه المواد كالآتى [٣٨]

المادة ١٤٧ – تصرح ألمانيا بأنها تعترف بالحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، وتتنازل عن نظام الامتيازات الأجنبية فى القطر المصرى، ويكون هذا التنازل اعتبارًا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤.

٣٥
٣٦
٣٧
٣٨

المادة ١٤٨ – جميع المعاهدات، والاتفاقات، والترتيبات، والعقود التى عقدتها ألمانيا مع مصر تعد ملغاة اعتبارًا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ ،ولا يمكن لألمانيا بأية حال من الأحوال أن تتمسك بهذه العقود، وتتعهد بألا تتدخل بأى شكل فى المفاوضات التى يمكن أن تجرى بين بريطانيا العظمى، والدول الأخرى، عن مصر.

المادة ١٤٩ – يكون إجراء القضاء فى الرعايا الألمان، وأملاكهم من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات يصدرها عظمة السلطان، وذلك حتى تنفيذ تشريع مصرى للنظام القضائى يتضمن تأليف محاكم ذات اختصاص عام.

المادة ١٥٠- للحكومة المصرية الحرية التامة فى العمل لتسوية مركز الرعايا الألمان فى القطر المصرى، وشروط إقامتهم فيه.

المادة ١٥١- توافق ألمانيا على إلغاء الدكريتو الذى أصدره الخديو فى ٨ نوفمبر ١٩٠٤ خاصًا بقومسيون الدين المصرى العام، أو إدخال التعديلات التى تعدها الحكومة المصرية مناسبة.

المادة ١٥٢- توافق ألمانيا فيما يختص بها على نقل السلطات المخولة لصاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان (سلطان تركيا) بموجب الاتفاقية الموقعة فى الآستانة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ عن حرية المرور بقناة السويس إلى حكومة صاحب الجلالة البريطانية. وتتنازل عن كل اشتراك فى مجلس الصحة البحرية، والقورنتينات فى مصر، وتوافق فيما يختص بها على نقل السلطات التى لهذا المجلس إلى السلطات المصرية.

المادة ١٥٣- جميع الأعيان، والأملاك التى للإمبراطورية الألمانية فى القطر المصرى تنتقل بكل ما فيها من حقوق إلى الحكومة المصرية دون أى تعويض. وستعد أعيان الإمبراطورية، والدول الألمانية، وأملاكها فى هذا الشأن شاملة لجميع أملاك التاج كالإمبراطورية، والدول الألمانية، وكذلك الأعيان الخاصة التى لإمبراطور ألمانيا السابق، وغيره من أصحاب المراتب الملكية،وستعامل جميع الأملاك المنقولة، والعقارات المملوكة لرعايا ألمانيا فى القطر المصرى طبقًا للقسمين الثالث والرابع من الجزء العاشر (الشروط الاقتصادية من هذه المعاهدة).

المادة ١٥٤- تتمتع البضائع المصرية فى دخول ألمانيا بالنظام الذى يطبق على البضائع الإنجليزية".

هكذا يتضح من المواد السابقة أن إنجلترا أرغمت ألمانيا على الاعتراف بحمايتها على مصر، وإلغاء جميع المعاملات – طبقًا لنظام الامتيازات – بين ألمانيا، ومصر لتنفرد إنجلترا بشئون الأخيرة.

رابعًا- حزب الوفد ودوره فى المطالبة بإلغاء الحماية

استطاع سعد زغلول – الذى كان يشغل حينئذ منصب الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية (الهيئة التى تمثل الأمة من الناحية النظامية) – بالاتفاق مع زملائه، عبدالعزيز فهمى، وعلى شعراوى على تأليف هيئة تسمى (الوفد المصرى) للمطالبة باستقلال مصر على أن تحصل على توكيلات من الأمة تخولها صفة التحدث باسمها للرد على بريطانيا. فتألف هذا الحزب فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ برئاسة سعد زغلول "باشا"، وعضوية على شعراوى "باشا"، وعبدالعزيز فهمى "بك" وعبداللطيف المكباتى، ومحمد على علوبة "بك"، من أعضاء الجمعية التشريعية، ومحمد محمود (باشا)، وأحمد لطفى السيد (بك) الذى يمثل رجال الصحافة، والفكريين، ورجال السياسة، والقانون، والإدارة، وينتمى الجميع إلى الاتجاه الليبرالى، ويمثل أكثرهم طبقة كبار الملاك[٩٩]. تبنى الحزب قضية اعتراف المؤتمر السابق بالحماية بالرفض، والاحتجاج عليها فعزم على الاتصال مباشرة بالانجليز بالسفر إلى العاصمة البريطانية لاستطلاع أفكار تلك الحكومة ثم بالافصاح لها، وللرأى العام عن أفكار مصر، لكن رفضت بريطانيا لأنها كانت تريد البقاء على هذه الحماية، كما إن الترخيص بالسفر – فى ظل الأحكام العرفية – كانت تتولاه السلطة العسكرية البريطانية. وبادر سعد بعد أن فشل فى السفر إلى إرسال خطاب إلى المندوب السامى البريطانى فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩١٨ يعرض محاولاته التى بذلها من أجل السفر فيقول:

"..... ونظرًا إلى أنه من الضرورى أن يكون وفدنًا بلندن قبل الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر جئنا بهذا راجين من فخامتكم أن تتفضلوا باستعمال ما لكم من النفوذ لدى السلطة العسكرية لحصولنا على جوازات السفر سريعًا فى الوقت المناسب"[٤٠]. وبعد أن تلقت دار الحماية تعليمات لندن أرسل نائب السكرتير الخاص للمندوب السامى خطابًا إلى سعد يرفض الترخيص له بالسفر، وأنه إذا أراد أن يقدم مقترحاته عن نظام الحكم فى مصر إلى المندوب السامى فيفضل أن يكون كتابة على ألا تخرج عن الخطة التى رسمتها الحكومة البريطانية من قبل أى فى دائرة الحماية، فكان ذلك الرد إيذانًا بعدم تمكين الوفد من السفر إلى إنجلترا مع الحد من مهمته، وحصرها فى أن تكون مقصورة على نظام الحكم فى دائرة الحماية التى أعلنتها إنجلترا على مصر عام ١٩١٤.

لكن سعد لم ييئس فحاول الاتفاق مع حسين رشدى، وعدلى يكن بعرض مطالب الحكومة المصرية على بساط البحث، لكن بريطانيا كانت تنظر إلى حركة سعد فى مطالبته بالاستقلال نظرة سخط، كما كانت تنكر على رشدي عرض مطالب مصر فى لحظة غير ملائمة بالنسبة لها[٤١]. إزاء ذلك قدم رشدى، وعدلى يكن استقالتهما من الوزارة فى ٢ ديسمبر ١٩١٨.

لجأ الوفد إلى طرق أخرى بعد أن فشلت جهوده في السفر إلى لندن، وكذلك إخفاق محاولات رشدى وعدلى، جاءت هذه الطرق ممثلة فى إعلان الاحتجاج عن طريق الخطابة، ومخاطبة الدول الأجنبية عن طريق وكلائها، أو عن طريق الرسائل البرقية، والبريدية إلى كبرائها، ورؤسائها برغم اشتداد الرقابة فأرسل فى ٦ ديسمبر نداء إلى معتمدى الدول الأجنبية بتأليف الوفد، ومقاصده، وخطواته الأولى، وموقف السلطة العسكرية البريطانية آن ذاك، كما أرسل إلى الرئيس الأمريكى ويلسون نداء برقيًا، وطلب إليه تحقيق سعى الوفد فى السفر إلى مؤتمر الصلح، وقد ضمن نداءه إلى معتمدى الدول الأجنبية مطالب الوفد.[٤٢]

ثم بدأ الوفد يوسع من نطاق نشاطه الإعلامي خاصة بعد انهيار آماله فى أن تستمع الدول المشتركة فى مؤتمر الصلح – برئاسة مسيو جورج كليمنصو – إلى صوت مصر، فرأى الوفد الإفادة من وجوده بباريس بعيدًا عن الأحكام العرفية فى مصر فى الإعلام بالمطالب المصرية فى مختلف الدول، مع اللجوء إلى الجهات غير الحكومية فيها كالمجالس، والهيئات النيابية، ودور الصحف لعرض قضية مصر على الرأي العام "صاحب السلطان الأكبر على الحكومات"[٤٣]. لكن واجه الوفد أثناء حملته الإعلامية بفرنسا متاعب كثيرة بسبب الاتفاق الودى فى سنة ١٩٠٤ والعهود التى قطعتها فرنسا لبريطانيا، والتى جعلت أكثر الساسة، والصحفيين الفرنسيين يمتنعون عن تأييد الوفد المصرى أو مجرد حضور مأدبة يقيمها، قائلين أن بلادهم حليفة لبريطانيا، فلا يستطيعون حضور حفلة هى فى الواقع بمثابة مظاهرة ضدها، ورغم هذا يكسب أعضاء الوفد أنصارًا للقضية المصرية من أصدقائهم الفرنسيين الأحرار، والأدباء، والسياسيين، والصحفيين.[٤٤]

لكن رغم ذلك فشل الوفد فى مهمته بالخارج فكان عليه العودة إلى مصر لتولى قيادة الثورة فيها لكن ذلك كان صعبًا بسبب تقرير الحماية فى معاهدة عالمية، واستمرار الأحكام العرفية فى مصر، ومن هنا وقع الانشقاق فى الحزب ما بين الاستمرار فى البقاء فى باريس أو العودة إلى مصر فى ظل هذه الظروف الصعبة، لكن قرر بعضهم العودة إلى مصر تدريجيًا، والتفاوض مع إنجلترا من أجل الاستقلال الداخلى لمصر فتم فصلهم عن الحزب.[٤٥]

وتبنغى الإشارة إلى أن استقالة رشدى كانت إيذانًا بمرحلة جديدة من الكفاح القومى إذ جاء أثرها بداية تطور كبير فى درجة التماسك القائم بين الجانب الشعبى، والجانب الرسمى، إذ بدأت تتفكك هذه الوحدة، ويقترب الجانب الرسمى فى صف الإنجليز فى مواجهة الجانب الأول، فقد كان قبول استقالته نذيرًا ببداية اشتداد الخصومة بين الوفد، والإنجليز.

٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥

ونتيجة لذلك أرسل الوفد في ٤ مارس إلى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر احتجاجًا قويًا على السياسة الإنجليزية في قطعها الطريق على الأمة إلى المؤتمر أشهدهم على المعاملة الجائرة التى تعامل بها مصر، والمظالم التى تأتيها من المطامع الاستعمارية. وبرغم فرض الرقابة على الصحف في ظل الأحكام العرفية والخطر على نشر مثل هذه الرسائل، فقط أذاع الوفد كتابه إلى السلطان، واحتجاجه لدى معتمدى الدول فى نشرات خاصة طبعها، ووزعها على الجمهور في الأقاليم، والقاهرة. وتناقلها الناس فى كل مكان فأثارت حماستهم، وتوالت الوفود على بيت الأمة، وداري الوزيرين المستقيلين، تعلن تأييدها للوفد، وللوزيرين، وتوالت الاحتجاجات إلى معتمدى الدول من الهيئات، والطوائف المختلفة، وحمل الوفد إلى مؤتمر الصلح رسائل الاحتجاج من مختلف هذه النواحى[٤٦]. وحاول سعد بهذه الحيلولة دون تأليف وزارة جديدة عبثًا فلم تكن السلطات العسكرية تريد أن يجيب السلطان ذلك الطلب، لذلك كان متوقعًا مقاومة الوفد. مما دفع إنجلترا إلى اعتقاله أو محاكمته بحجة التمرد على الأحكام العسكرية، وإحباط تأليف الوزارة، فيطلبون من السلطان فؤاد أن يصرح بعصيانه، وأصحابه، وخروجهم جميعًا على الولاء للعرش فيحاكمون بناء على هذه الحجة حتى لا يقال أنهم يحاكمون أناسًا ينشدون حقوقهم، فلما رفض فؤاد ذلك عمدوا إلى إنذاره بأنه إن لم يكف عن الحركة اعتقلوه، ومن معه، فتم تهديد سعد وزملائه، لكن لم يعبأوا بذلك، فكان رد فعل إنجلترا أن نفذت تهديدها، حيث قبضت على سعد، وزملائه ونفتهم إلى مالطة.[٤٧]

خامسًا- أحداث الثورة

أثار اعتقال سعد وزملائه الوعي السياسي لدى الشعب بطبقاته، فتجلى ذلك فى البداية فى تعبيره سلميًا فى مظاهرات قام بها طلاب المدارس العليا فى القاهرة، والتى قامت دون علم سابق من الوفد بل على خلاف النصيحة التى سمعها الطلبة من بعض أعضائه الذين بقوا في القاهرة بعد اعتقال سعد وزملائه. لكن انتهت هذه المظاهرات فى ٩ مارس باعتقال ثلاثمائة من الطلبة. ورغم أن السلطات البريطانية قد بدأت – إذا ذاك – تتصدى للمظاهرات فإن الشعب لم ترهبه الشدة، ولا القتال بل أقبل على التضحية في سبيل الإفراج عن سعد، واستقلال البلاد ويقول عبدالرحمن الرافعى فى ذكرياته بشأن ذلك: "رأيت الجماهير يشتركون فى المظاهرات، ولا يبالون ما يستهدفون له من الأخطار، كانوا يواجهون رصاص البنادق، والمدافع الرشاشة بشجاعة لا تقل عن شجاعة الجندي في ميادين القتال، ويسقط كثيرون منهم قتلى فى أثناء المظاهرات، كان إذا سقط رافع العلم في مقدمة موكب المظاهرة مضرجًا بدمائه تقدم غيره، ورفع العلم بدله مناديًا بحياة الوطن ويردد أخوانه نداءه!".[٤٨]

ومن ثم استمر إضراب الطلبة فى ١١ مارس عام ١٩١٩ ثم أخذت القوى الشعبية الأخرى من هذا التاريخ تنضم إلى ركب الثوار من العمال، والمثقفين، ثم اتجهت الثورة بعد ذلك تأخذ صورة أكثر تنظيمًا، وقوة ففى هذا اليوم أضرب المحامون عن أعمالهم، وأضرب عمال الترام فتعطل سيره، واشتدت المظاهرات، فأصدر القائد العام أمرًا بمنعها، كما أخذ نشاط العمال في هذا الشهر عمومًا يتجلى في الاجتماعات لإقامة نقابات لهم. واستمرت المواصلات معطلة في القاهرة فى ١٢ مارس، ولم تعبأ الجماهير بالأوامر المشددة لمنع المظاهرات فلما تجددت تلك المظاهرات أطلق الجنود البريطانيون على المتظاهرين وابلاً من رصاص بنادقهم، فقتلوا عددًا كبيرًا، وكان أكثر القتلى من طلبة الأزهر.[٤٩]

مضت الثورة فى ١٥ مارس حيث أضرب عمال العنابر، وقد استمرت المواصلات معطلة داخل المدينة، وخارجها، وفى اليوم التالى شاركت المرأة الرجل في الثورة. حاولت السلطة العسكرية قمع هذه المظاهرات، وأصدرت أوامر مشددة بعدم السماح بالاجتماعات العامة، أو مظاهرات أو مواكب لكن دون جدوى فكانت مظاهرة بولاق على الأخص ميدانًا لحوادث دموية فى ١٨ مارس، فقد اجتمع عمال العنابر، وجمهرة من الصناع، وبعض الشبان فى شارع بولاق، وصاروا قاصدين الأزهر للانضمام إلى المتظاهرين فاعترضتهم القوات البريطانية بالقرب من كوبرى "أبو العلا" وأطلقت عليهم نيرانها فسقط كثير من القتلى، والجرحى كما حدثت مظاهرة أخرى للسيدات فى ٢٠ مارس.

٤٦
٤٧
٤٨
٤٩

انتشرت الثورة من القاهرة – قلب الثورة – إلى مدن مصر، وقراها، فقامت ثمة مظاهرات على غرار مظاهرات القاهرة تميزت فى كثير من الأحيان بالشدة، والضراوة في مواجهة الاحتلال، وحكومته في مصر. كما تألفت لجنة وطنية للثورة برئاسة يوسف الجندي فى ٢٣ مارس، وقد أعلنت هذه اللجنة الاستقلال، وأنزلت العلم الذى كان يرفع على المركز، ورفعت بدله علماً آخر وطنيًا إيذانًا بإعلان الاستقلال، وأذاعت في منشور وزعته في المدينة أن إليها يرجع الأمر، والنهى، وقد تعاون مأمور المركز مع اللجنة بصفة غير رسمية، وشاركها في شعورها إذ كانت ميوله وطنية وتركها تباشر سلطة الإدارة فألفت لجانًا فرعية منها لجنة للمحافظة على الأمن، وأخرى لتحصيل عوائد البلدية، وأخذت تعتني بمرافق المدينة كما أصدرت جريدة أسمها الجمهور. وما أن ترامت أخبار هذه اللجنة إلى السلطة العسكرية حتى بعثت إليها بقوة من الاستراليين لقمع الثورة فيها، فلما اقتربت من المدينة أخذ الأهالى يحفرون الخنادق العميقة في الطرق الزراعية الموصلة إليها، وخربوا قضبان السكة الحديدية، فلما استعدت القوة لمهاجمة المدينة تدخل المأمور فى الأمر فأذن للقوة بدخول المدينة على ألا تتدخل فى شئون الإدارة فدخلها الجنود، ولكن عبثًا حاولوا معرفة أعضاء لجنة الثورة.[٥٠]

وفى ظل اشتداد الثورة أخذ الإنجليز، وهم يوجهون حملاتهم لقمعها يشعرون بأنهم أمام ثورة شاملة، ولما كان ذلك يقلق مركزهم السياسى فى مصر، وهم يحاولون تثبيت الحماية بانتزاع اعتراف الدول ثم موافقة مصر تطورت سياستهم بما يستجيب لغاياتهم، وسرعان ما انقلبت سياستهم فأرسلت من باريس إلى لندن برقية فى ١٨ مارس تتضمن تغير السياسة السالفة (سياسة كرزون)، وقد تضمنت هذه البرقية رغبة في إعادة النظام، وبدون مساومة ثم تأليف حكومة ذات كفاية، ثم ما لبثت أن رأت تحقيقًا لذلك ضرورة تعيين شخصية كبيرة لها معرفة بالموقف فى القاهرة فوجدت ضالتها في اللنبى الذى كان قد وصل باريس في ١٩ مارس لحضور مؤتمر السلام بناء على استدعاء الوفد البريطانى هناك ليدلى برأيه في المسألة المصرية، وقد عين مندوبًا ساميًا فى مصر للسيطرة على الثورة، وإعادة القانون، والنظام متخذًا ما يراه مناسبًا، وضروريًا للعمل على تثبيت الحماية، واستمرارها.وقد قررت بريطانيا مواجهة الثورة بالشدة فعينت المارشال اللنبى مندوبًا ساميًا بعد نشوب الثورة بنحو أسبوع بدلاً من السير ونجت الذى كان من رأيه السماح بسفر الوزيرين المصريين (رشدى، ويكن) وقد تعمدت تعيينه أيضًا إرهابًا للمصريين باسم القائد المنتصر في ميدان فلسطين وقد منح السلطة العليا فى جميع الأمور المدنية، والعسكرية. فما أن استلم عمله دعا أعضاء الوفد لعرض شكاياهم فى تقرير مكتوب، فقدموا له تقريرًا يضم تلخيصًا للمظالم من بداية إعلان الحماية، وبعد أيام حان موعد صدور الميزانية، وليس فى البلاد وزارة، ولا نواب يناقشونها، وخروجًا من هذه الورطة لم يجد اللنبى بدًا من اعتمادها باسم السلطة العسكرية فأصدر بلاغًا بذلك في أول أبريل مما أثار غضب الشعب فعادت موجات الاضراب من قبل التجار بإغلاق حوانيتهم، واشتدت ثورة الأزهر، وكثرت اجتماعاته.

وبعد أن جربت السلطة العسكرية كل وسيلة لم يسعها أن تجرب الوسيلة الباقية التى اقترحها المصريون منذ البداية وهى إطلاق الحرية للوفد المصرى ليسافر حيث شاء فالحجر عليه كان سبب استقالة الوزارة، وهو سبب الاحجام عن تأليف وزارة أخرى كما هو سبب غليان النفوس فأذاع اللنبى بلاغًا أعلن فيه حرية السفر لكل المصريين، إطلاق سراح سعد زغلول وزملائه (إسماعيل صدقي) وحمد الباسل، ومحمد محمود باشا[٥١]. وهذا يعني أن الثورة قد نجحت فى الإفراج عن سعد ليخوض مرحلة جديدة – بواسطة الشعب – من النضال القومى بحثًا عن الحرية، والاستقلال.

أخذت الحكومة البريطانية منذ أبريل ١٩١٩ تبحث فكرة إيفاد لجنة من الخبراء البريطانيين إلى مصر تصل بها إلى عدة أهداف وهى أولاً، معرفة الأسباب الحقيقة للثورة المصرية، ووسائل معالجتها فى المستقبل، ثانياً، الاتصال مباشرة بفئات الشعب المصرى مع تجاهل زعمائه في باريس لعزلهم عنه، وإفساد مهمتهم، ثالثًا- الحصول على اعتراف الشعب المصرى بالحماية ليكتمل به الإطار القانونى الشرعى لها بعد الاعتراف الدولى بها، رابعًا- اقتراح النظام الدستورى لإدارة مصر تحت الحماية البريطانية، خامسًا- حدوث شقاق فى الجبهة المصرية بإثارة الآراء، والمواقف المختلفة فيها.[٥٢]

٥٠

٥١

٥٢

فعندما وصل المستر هيرست – أحد زملاء ملنر – إلى باريس دعى الوفد إلى الاجتماع باللجنة في لندن فقابل ذلك سعد في مايو ١٩٢٠. وصل الوفد إلى لندن في ٥ يونيو عام ١٩٢٠ وتمت أول مقابلة بين الوفد، وملنر في ٧ يونيو، وبدأت المفاوضات بينهم، فكان الرأي المصري يرى أن تعترف إنجلترا باستقلال مصر التام على أن تمنح مصر إنجلترا الضمانات المعقولة لمصالحها.

أما الرأي الإنجليزي فكان يرى أن تحل محل العلاقة القائمة على الحماية علاقة تقوم على معاهدة، وتحالف، وأن تستقل مصر، ولكن يكون لإنجلترا مركز خاص.[٥٣]

وتحولت الصيغ والرغبات إلى نصوص فبدت الصيغة الإنجليزية في موادها، وظهر للمصريين أن مشروع الإنجليز كان ظاهرة الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتعزيزها. ومن أخذ قرار من الأمة المصرية نفسها بتصحيح مركز الإنجليز إزاءها كما أخذوا إجماعًا أو شبه إجماع من الدول بتصحيح مركزهم في مصر والسودان.

واجتمع الطرفان في لندن، ودارت المحادثات بين الوفد واللجنة في أوقات تخللتها فترات كثيرة فاستمرت المحادثات إلى أواسط شهر أغسطس وقد ضمت بعض الجلسات الهيئتين بحضور عدلي، كانت تحال النقط التي تصعب المناقشة فيها من وقت إلى آخر على لجان فرعية مؤلفة من أفراد قليلين، ولقد دارت المناقشة حول استخلاص شيء يتفق عليه من مشروعين كان أحدهما مشروعًا إنجليزيًا، والآخر مصريًا، وانتهت إلى مشروع قال ملنر: إن الطرفين ارتاحا إليه إن كثيراً أو قليلاً.

ولقد جاء في المشرع المصرى: [٥٤]

١- تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر، وتنتهي الحماية، والاحتلال العسكرى، وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ملكية ذات نظام دستورى.

٢- تجلى بريطانيا جنودها عن مصر من تاريخ العمل بهذه المعاهدة.

٣- عند استعمال الحكومة حقها في الاستغناء عن خدمة الموظفين الإنجليز تلتزم حسن معاملتهم.

٤- تخفيفًا لمضار الامتيازات الأجنبية إلى حين إلغائها، تقبل مصر أن الحقوق التي تستعملها الدول الآن بمقتضى هذه الامتيازات يكون لبريطانيا استعمالها باسمها بالكيفية الآتية: الزيادات، والتعديلات على لائحة ترتيب للمحاكم المختلطة لا تحصل إلا بموافقة إنجلترا، وجميع القوانين التي لا تنفذ الآن في حق الأجانب أصحاب الامتيازات إلا بموافقة الدول أو بقرار بالموافقة صادر من الهيئة التشريعية لمحكمة الاستئناف المختلطة أو من الجمعية العمومية بهذه المحكمة تصير نافذة عليهم بمقتضى دكريتو يصدر وينشر لهذا الغرض، ما لم تحصل معارضة من إنجلترا تبلغ لوزير الخارجية المصري في ظرف... من تاريخ النشر بالجريدة الرسمية. ولا تصح هذه المعارضة، إلا إذا كان معناها أن القانون يشمل أحكامًا لا نظير لها في شريعة من شرائع الدول ذوات الامتيازات، أن كان قانونًا ماليًا.

إن الضريبة التي يأمر بها لا مساواة في المعاملة بشأنها بين المصريين والأجانب، وفي حالة حصول خلاف بين الحكومتين في صحة مبنى هذه المعارضة فلمصر رفع الأمر إلى عصبة الأمم لتفصل فيه.

٥- في حالة إلغاء المحاكم القنصلية، وإحالة محاكمة الأجانب على ما يقع منهم من الجنايات والجنح إلى المحاكم المختلطة، تقبل مصر أن يعين أحد رجال القانون من الشعب الإنجليزى في وظيفة النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة.

٦- تقرر الحكومة البريطانية أنها مستعدة بالاشتراك مع الحكومة المصرية بعد مضي خمس عشرة سنة في مسألة إزالة المساس الحاصل بسيادة مصر على سكان بلادها بسبب ما للأجانب من الامتياز في التشريع والقضاء، وتحتفظ مصر لنفسها بالحق في رفع هذه المسألة، أن اقتضى الحال إلى عصبة الأمم بعد الميعاد المذكور.

٥٣

٥٤

٧- في حالة إلغاء قومسيون صندوق الدين العمومى فإن مصر تعين موظفًا ساميًا تختاره إنجلترا، يكون له ما للقومسيون المذكور الآن من الاختصاصات، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية فى جميع ما ترغب تكليفه به من الاستفسارات، والمهمات المالية.

٨- لانجلترا – أن رأت لزوماً – أن تنشئ على مصروفاتها بالشاطئ الآسيوى لقناة السويس منطقة عسكرية للمساعدة على صد ما عساه يحصل من الهجمات الأجنبية على هذه القناة، وتحديد منطقة هذه النقطة يحصل بعد بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو، ومن المتفق عليه أن إنشاء هذه المنطقة لا يعطى لإنجلترا أى حق فى التدخل فى أمور مصر، ولا يخل أدنى إخلال مما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر، ومتبعة فيها قوانينها كما لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية الآستانة المحررة في أكتوبر سنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس، وبعد مضى عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الأمر، لمعرفة ما إذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم، وما إذا لم يكن ممكنا أن يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القناة، وفى حالة الخلاف يرفع الأمر إلى عصبة الأمم.

٩- فى حالة ما ترى مصر التى لها حق التمثيل السياسى ألا تعين نائبًا مصريًا عنها لدى أى بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية فى هذا البلد إلى نائب إنجلترا، وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح وفق آراء وزير الخارجية المصرى.

١٠- يوافق بمقتضى هذا على عقد محالفة دفاعي على أن تتعهد إنجلترا بالاشتراك فى الدفاع عن الأراضى المصرية ضد كل تعد من جانب أية دولة. وعند حصول تعد على المملكة البريطانية من جانب أية دولة أوروبية، ولو لم تكن سلامة القطر المصرى ذاته فى خطر مباشر، فإن مصر تتعهد بأن تقدم داخل بلادها لإنجلترا بجميع ما تحتاج إليه حربياً من تسهيل سبل المواصلات، وأعمال النقل، وشروط أداء هذه المعونة تتحدد بعد اتفاق خاص.

١١- تتعهد مصر فوق ذلك بألا تعقد أية محالفة مع أية دولة أخرى بدون الاتفاق مقدمًا مع إنجلترا.

١٢- هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين سنة، وفى نهايتها يمكن الطرفين أن ينظرا فى أمر تجديدها.

١٣- مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص.

١٤- كل ما كان مخالفًا لهذه الشروط من الأحكام المتعلقة بمصر الواردة بجميع المعاهدات الأخرى يكون ملغى ولا عمل له.

١٥- تودع هذه المعاهدات سكرتارية جمعية الأمم لتسجل بها، وتقرر انجلترا أنها عن نفسها قابلة من الآن دخول مصر بهذه الجمعية بوصفها دولة حرة مستقلة.

١٦- يعمل بهذه المعاهدة بمجرد تناول التصديق عليها من المتعاقدين، ويحصل التصديق فيما يتعلق بمصر بناء على قرار بالاعتماد صادر من الجمعية الوطنية التى تدعى لتقرير الدستور المصرى الجديد.وهذا هو المشروع المصرى

أما عن مشروع التسوية الذي وصفه ملنر بأن الفريقين ارتاحا إليه أن قليلاً أو كثيراً فهو على الوجه الأتى[٥٥]:لكي يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم ينبغى تحديد العلاقة بينها، وبين إنجلترا تحديدًا دقيقًا كما ينبغي أيضًا تعديل الامتيازات الأجنبية، وجعلها أقل ضرراً بمصالح البلاد. ولا يمكن تحقيق الغرض بغير مفاوضات جديدة تحصل للغرض الأول بين ممثلي الحكومتين الإنجليزية، والمصرية، وتحصل للغرض الأول بين ممثلي الحكومتين الإنجليزية، والمصرية وتحصل للغرض "الثاني" بين ممثلى الحكومة الإنجليزية، وحكومات الدول ذوات الامتيازات. وهذه المفاوضات ترمى إلى الوصول إلى اتفاقات مبنية على القواعد الآتية:

٥٥

٣- القاعدة الأولى: تعقد معاهدة بين مصر وإنجلترا، تعترف إنجلترا بموجبها باستقلال مصر، كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية، وتمنح مصر إنجلترا الحقوق التي تلزم صيانة مصالحها الخاصة، ولتمكنها من تقديم الضمانات التي يجب أن تعطاها الدول الأجنبية لتحقيق تخلف تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات.

القاعدة الثانية: تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين إنجلترا ومصر تتعهد بمقتضاها إنجلترا أن تعضد مصر في الدفاع عن سلامة أرضها. وتتعهد مصر بأنها في حالة الحرب حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها – تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التي في وسعها إلى انجلترا، ومن ضمنها استعمال مالها من الموانئ وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية.

القاعدة الثالثة: تشمل المعاهدة أحكامًا للأغراض الآتية:[٥٦]

١- تتمتع مصر بحق التمثيل في البلاد الأجنبية، وعند عدم وجود ممثل مصري تعهد الحكومة المصرية بمصالحها إلى الممثل الإنجليزي. وتتعهد مصر بألا تتخذ مع البلاد الأجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لإنجلترا. وتتعهد مصر بألا تعقد مع أية دولة أجنبية أي اتفاق ضار بالمصالح الإنجليزية.

٢- تمنح مصر إنجلترا حق إبقاء قوة عسكرية في الأراضي المصرية لحماية مواصلاتها وتعين المعاهدة المكان الذي تعسكر فيه هذه القوة، وتسوي ما تستتبعه من المسائل التي تحتاج إلى التسوية، ولا يعد وجود هذه القوة بأي وجه احتلالاً عسكريًا للبلاد، كما أنه لا يمس حقوق حكومة مصر.

٣- تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية مستشارًا ماليًا، يعهد إليه في الوقت اللازم بالاختصاصات التي لأعضاء صندوق الدين الآن، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته في جميع المسائل الأخرى التي قد ترغب في استشارته لها.

٤- تعين مصر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية موظفًا في وزارة الحقانية يتمتع بحق الاتصال بالوزير، وتجب احاطته علمًا بجميع المسائل المتعلقة بإدارة القضاء فيما له مساس بالأجانب، ويكون أيضًا تحت إشراف الحكومة المصرية لاستشارته في أي أمر مرتبط بتأييد القانون، والنظام العام.

٥- نظرًا للعلاقات الخاصة التي تنشأ عن المحالفة يمنح الممثل الإنجليزي مركزًا استثنائيًا في مصر، وتخول حق التقدم على جميع الممثلين الآخرين.

٦- يجوز إنهاء خدمة الضباط، والموظفين الإداريين من الإنجليز والأجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية في أي وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة، وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذي يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ما هو مخول لهم بمقتضى القانون الحالي. وفي حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظيف الحالية بغير مساس.

القاعدة الرابعة: تعرض المعاهدة على جمعية تأسيسية ولكن لا يعمل بها إلا بعد إنفاذ الاتفاقات مع الدول على إبطال محاكمه القنصلية وإنفاذ المراسيم المعدلة لنظام المحاكم المختلطة.

القاعدة الخامسة: يعهد إلى الجمعية التأسيسية في وضع قانون نظامي جديد لمصر، ويتضمن هذا القانون النظامي أحكامًا تقضي بجعل الوزراء مسئولين أمام الهيئة التشريعية، ويقضي أيضًا بإطلاق الحرية الدينية لجميع الأشخاص، وبالحماية الواجبة لحقوق الأجانب.

القاعدة السادسة: تحصل التعديلات اللازم إدخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين إنجلترا، والدول المختلفة، ونواب الامتيازات، وتقضي هذه الاتفاقات بإبطال المحاكم القنصلية الأجنبية، لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة، وتوسيع اختصاصها، وسريان التشريع الذي تسنه الهيئة التشريعية المصرية (ومنه التشريع الذي يفرض الضرائب) على جميع الأجانب في مصر.[٥٧]

٥٦

٥٧

القاعدة السابعة: تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل إلى الحكومة الإنجليزية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الأجنبية المختلفة بمقتضى نظام الامتيازات، وتشمل أيضًا أحكامًا تقضى بما يأتى:

١ - لا يسوغ العمل على التمييز المجحف برعايا أية دولة وافقت على إبطال محاكمها القنصلية، ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بالمعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون.

٢ - يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب فيتمتع الأولاد الذين يولدون فى مصر لأجنبى بجنسية أبيهم، ولا يحق اعتبارهم مصريين.

٣- تخول مصر موظفى قنصليات الدول الأجنبية النظام الذى يتمتع به القناصل الأجانب فى إنجلترا.

٤ - المعاهدات والاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة، والملاحة، ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول، أما فى المسائل التى ينالها مساس من جراء إبطال المحاكم القنصلية فتقبل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى، والدول الأجنبية صاحبة الشأن، مثل معاهدات تسليم المجرمين، وتسليم البحارة الفارين، وكذلك المعاهدات التى لها صبغة سياسية سواء أكانت معقودة بين أطراف عدة أم من طرفين كاتفاقات التحكم، والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب. وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفًا فيها.

ويضاف إلى هذا المشروع تكملة له ذلك أن اللورد ملنر قرر في كتاب "لعدلى يكن" تاريخه ١٨ من أغسطس ١٩٢٠ ما يأتى[٥٨]: "إن موضوع السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن "وزغلول باشا" وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المعقود لمصر... على أننا ندرك من الجهة الأخرى أن لمصر مصلحة حيوية فى إيراد الماء الذى يصل إليها مارًا فى السودان، ونحن عازمون أن نقترح اقتراحًا من شأنه أن يزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الإيراد لحاجتها الحالية والمستقبلة..." ولما بلغت المناقشات إلى ذلك الحد اقترح المصريون وقف البحث والمناقشة إلى حين ريثما يزور مصر بعض أعضاء الوفد ليعرضوا للناس ماهية التسوية، فإذا أحسن الشعب ملقاهم، كما كانوا يرجون، كان ذلك توكيلاً منهم يسوغ للوفد بعد رجوع رسله أن يتكفل بتأييد الاقتراحات بلا قيد ولا شرط.و استصوب سعد هذه الفكرة، ولكنه لم يشأ أن يسافر بنفسه ليتولى المهمة بعض أعضاء الوفد.

وكان طبيعيًا أن يرضى ملنر، ورفاقه بهذه الفكرة ففى استطاعته بهذه المناقشة التى تدور رحاها فى مصر أن يجد فى ذلك مخرجًا لتسوية المسألة، لذلك رفعت للوفد عن طريق عدلى يكن القواعد السالفة المتضمنة نتيجة المناقشات بين الطرفين (المعتدلين، والمتطرفين) وهى ليست اتفاقًا بينهما، بل هو رسم لسياسة قصد بها تسوية المسألة المصرية لمصلحة بريطانيا، ومصر.[٥٩]

عرض المشروع على الأمة فتم الموافقة عليه على أساس تحفظات أهمها إلغاء الحماية دون تخويل بريطانيا الحقوق اللازمة لضمان مصالحها الخاصة اكتفاء بالحقوق المثبتة بطريقة الحصر فى مشروع المعاهدة، وحذف الشرط المتعلق بتنفيذ المعاهدة مع قبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية إلى بريطانيا، وإضافة النص على عرض مشروعات تعديل النظام القضائى المختلط على الهيئات النيابية المصرية، وإقرارها، وعلى دخول مصر بصفة طرف متعاقد فى الاتفاقات المراد إجراؤها مع الدول بشأن حقوقها الامتيازية، وحذف النص الخاص بتعيين موظف بريطانى لوزارة الحقانية اكتفاء بوجود نائب عمومى إنجليزى لدى تلك المحاكم، وحذف النص الخاص باستشارة المستشار المالى، وقصر الاتفاقات التى لا يمكن مصر عقدها مع الدول متى كان فيها اضرار بالمصالح الإنجليزية على المعاهدات السياسية المحضة. بحيث يعطى لمصر مبدأ الحرية فى جميع الاتفاقات التجارية، والاقتصادية، وغير ذلك بدون أدنى تقييد، وحل مسألة السودان على أساس ضمان مياه النيل اللازمة لرى أرض مصر المزروعة الآن، وأراضيها القابلة للإصلاح، والزراعة، وعلى أساس أولوية مصر فى أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين، وعلى أساس تمتع مصر فعلاً بحقوق

٥٨
٥٩

سيادتها في السودان، وإلغاء كل حكم في المعاهدة مقيد لاستقلال مصر[٦٠] لكن رفضت إنجلترا تلك التحفظات لأنها من شأنها تلغى حمايتها على مصر، فأستانف حزب الوفد برئاسة سعد نشاطه الثورى من جديد.

أيًا ما كان الأمر فقد عنيت الصحف على اختلاف اتجاهاتها بتحليل نتائج أعمال لجنة ملنر في مصر حيث خلصت الصحف المؤيدة للسياسة البريطانية تتقدمها الوطن، والصحف الإنجليزية في مصر، وبريطانيا إلى أن اللجنة البريطانية أدركت غرضها، ووقفت على كل ما تريده من البيانات، والمعلومات رغم المقاطعة الشعبية لها، وذلك من الأوراق الرسمية التى أمدتها بها وزارة الخارجية البريطانية، ولجنة الاستعلامات التي أقامها اللنبي في مصر، والمقابلات التى أجرتها اللجنة مع كبار الموظفين البريطانيين وممثلين للجاليات، والهيئات الأجنبية، والوزراء المصريين، والسلطان نفسه.

أما الصحف المصرية المعارضة للسياسة البريطانية فقد رأت أن اللجنة لم تأت إلى مصر لمجرد جمع البيانات الرسمية التى كان في إمكانها الحصول عليها، وهى في لندن عن طريق دار الحماية بالقاهرة، بل "جاءت لتتصل بالمصريين في مفاوضة يدور فيها الأخذ والرد طويلين أي لتزيل من نفوسهم الاستياء، ولتقنعهم بالرضي بالحماية، أو بنظام لا يسمى حماية ولكنه يماثلها. فهل من يقول أنها نجحت في هذه الغاية.. هل من يقول أن المصريين . نسوا طلب الاستقلال، وتفاوضوا في نظام داخلي أيًا كان شكله. هل من يقول أن اللعبة جازت على الوفد المصرى، فعاد إلي مصر، ولم يبق قائمًا في أوروبا بمثل مصر الشاكية الراغبة في الاستقلال كلا، لا يستطيع أحد أن يقول شيئًا من هذا. ولقد اعترف اللورد ملنر في بلاغه، وفي أحاديث بأن المصريين قاطعوا لجنته ،ثم قدم اللورد ملنر تقرير لجنته عن مصر إلي الحكومة البريطانية في ٩ ديسمبر ١٩٢٠، وقام خلاف بينه وبين زملائه في الوزارة التي كان يشغل فيها منصب وزير المستعمرات حول أمور كثيرة انتهى بتقديم استقالته في ٥ يناير ١٩٢٢[٦١]، ثم خلفه المستر ونستون تشرتشل في وزارة المستعمرات في ١٥ فبراير ١٩٢١ وأدلى بتصريح اعتبر فيه مصر "جزءًا من الإمبراطورية البريطانية[٦٢] مما أدى إلى إثارة مشاعر الشعب.

وقد حاولت بريطانيا تبادل الآراء مع وفد رسمى يعينه السلطان بشأن مسألة الحماية، وحرصًا من الرقابة على نجاح الاتجاه إلى المفاوضات الرسمية منعت نشر قول سعد أن الوفد لن يعضد التفاوض على أساس مشروع ملنر ما لم يعدل بالتحفظات، وألف عدلى يكن "وزارة الثقة" في ١٧ مارس ١٩٢١ دعا الوفد للاشتراك معه في المفاوضات، ووعد بتحضير مشروع الدستور، وانتخاب الجمعية الوطنية، وإلغاء الأحكام العسكرية والرقابة الصحفية. أم سعد فقد بلور شروطه للاشتراك في المفاوضات في أن تلغي الأحكام العرفية، والرقابة الصحفية، وأن يترأس هو الجانب المصرى، وأن تكون الأغلبية فيه للوفد، ولكن الرقابة منعت نشر شروط سعد. لكن اختلف الأخير مع عدلى حول شروط الوفد للاشتراك في المفاوضات فانقسم أعضاء الوفد بين سعد المتمسك بشروطه وعدلى غير الموافق على أكثرها. وفى النهاية وصلت تلك المفاوضات بين عدلى، وكيرزون في ١٩ نوفمبر ١٩٢١ إلي الاخفاق بعد أن أصرت الحكومة البريطانية على بقاء الاحتلال العسكرى بمصر، وضمنت مشروعها شروطًا تهدم الاستقلال، فرفض عدلى بنود المشروع فيما عدا بقاء قوة عسكرية بريطانية في منطقة قناة السويس، وقد حملت الصحافة الوفد مسئولية فشل المفاوضات أما الصحف المعارضة للوزارة مثل المنبر، والأخبار فقد رحبت بقطع المفاوضات، وأرجعت الفضل فيه إلي الوفد، واستمرت في معاداتها للوزارة، ولما أبلغ المندوب السامي السلطان بالسياسة البريطانية في ٣ ديسمبر ١٩٢١، وأذاع وثائق المفاوضات في اليوم التالي تسابقت الصحف على نشرها، وأعلنت أكثر الصحف المصرية معارضتها لأسس السياسة البريطانية.

وعاد عدلى إلى مصر، وقدم يوم ٨ ديسمبر ١٩٢١ استقالة وزارته لفشلها في تحقيق برنامجها في المفاوضات، وعضدت عدلى في استقالته أكثر الصحف لكن لأسباب متباينة[٦٣].نتيجة لذلك

٦٠
٦١
٦٢
٦٣

قررت بريطانيا تأليف وزارة جديدة بعد استقالة عدلي، ورشحت على عبدالخالق ثروت لها لكن سعد وأعضاء الوفد تصدوا للسياسة البريطانية وناشدوا كل مرشح للوزارة الجديدة أن يرفضها كان من نتيجته أن اعتقلت بريطانيا سعد وزملائه في ٢٣ ديسمبر ١٩٢١ ونفتهم إلى جزيرة سيشل، وظلوا بها عدا سعد الذي نقل إلى جبل طارق مراعاة لصحته في ١٨ أغسطس ١٩٢٢[٦٤]. فما أن علمت مصر بنفي سعد للمرة الثانية مع صحبه وحتى تجددت ثورتها تجددًا إن لم يبد بالروح التي أعقبت النفس الأول فقد بدأ بشكل أثبت به فشل خطة اللنبي بما عرض المصالح البريطانية في مصر.

في تلك الأثناء وافق عبدالخالق ثروت على قبوله للوزارة، ولكن بعدة شروطًا تكشف عن مدى استعداده للتعاون مع الخطة البريطانية في الاستحواذ على البلاد، مع الأخذ في الاعتبار[٦٥] عدم قبول مشروع كرزون،وتصريح بريطانيا بإلغاء الحماية، والاعتراف باستقلال مصر.مع إعادة وزارة الخارجية، وتمثيل خارجي من سفراء، ووقناصل.و إنشاء برلمان من هيئتين (مجلس نواب، ومجلس شيوخ) تكون له السلطة التامة على أعمال الحكومة، وتكون الحكومة مسئولة أمامه.وإطلاق يد الحكومة بلا مشارك في جميع أعمال الحكومة. ولا يكون للمستشارين في الوزارة إلا رأى استشاري، وأن يبطل ما للمستشار المالي من حق حضور جلسات مجلس الوزراء. وحذف وظائف المستشارين ماعدا مستشار المالية، ومستشار الحقانية فإنهما يظلان إلى ما بعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة.

وأن يستبدل بالموظفين الأجانب موظفون مصريون، وأخذ العدة من الآن، وتعيين وكلاء مصريين للوزارات (المالية، والصحة، والزراعة، والأشغال، والمواصلات، والخارجية).مع رفع الأحكام العسكرية، والسعى من جانب الوزارة اعتمادًا على حسن موقف الأمة في سحب كل ما اتخذ من الإجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما في ذلك من فك اعتقال المستقلين، وإعادة المبعدين.والدخول في مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان مع الحكومة الإنجليزية بوساطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر فيما لا يتنافى مع استقلال البلاد من الضمانات لإنجلترا، والأجانب، ولحل مسألة السودان بشرط ألا تكون هذه المفاوضات مقيدة بقيد أو بشرط فيما جاء في مشروع كرزون، ويكون القول في ذلك للأمة الممثلة في برلمانها.ويكون قبول هذه الشروط ثابتًا بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومة الإنجليزية.

لكن اعترض الوفد على تلك الشروط لأنها أغلفت أهم المطالب المصرية، وعلى رأسها الجلاء، من ناحية أخرى اعترضت بريطانيا لأنها كانت مستعدة بإلغاء الحماية، وتقبل باستقلال مصر بشرط أن يقبل المصريون شروطًا تتعلق بضمان مصالحها لكن استطاع اللنبي أن يقنع الحكومة البريطانية بتنفيذ هذه الشروط بعد أن أكد لها أن تفوق دولته لا يتوقف على الحماية بل على قوتها البحرية، والعسكرية المرابطة في مصر.[٦٦]

استطاعت هذه الوزارة الجديدة برئاسة على عبدالخالق ثروت أن تضع دستورًا، وقانون الانتخابات في ١٩٢٢، كما واجهت عناصر التيار الثورى امعانًا منها في السيطرة على الموقف فاضطهدتها بمختلف ألوان التعسف بمصادرة الاجتماعات، وتعطيل بعض الجرائد كالأهالي في مايو عام ١٩٢٢، والأمة لمدة ثلاثة أشهر من ٦ يوليو عام ١٩٢٢، والأهرام ثلاثة أيام، وغير ذلك[٦٧] لكن لم تصمد هذه الوزارة طويلاً إذا استقال ثروت فجاءت وزارة محمد توفيق نسيم في ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ لتعديل الدستور، وتوسيع حقوق الملك، وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ، لكن ظلت هذه الوزارة شهرين دون أن عمل شيئًا في المطالب القومية فقد استقالت في ٥ فبراير ١٩٢٣ لعدم قدرتها على الاستمرار في البقاء بالحكم وقد سلمت في آخر عهدها بالمطالب البريطانية في شأن الدستور[٦٨] فاتجهت الأنظار إلى عدلي لتأليف الوزارة الجديدة لكنه اعتذر نتيجة لسوء الأوضاع من كثرة الاغتيالات السياسية، ومعارضة الصحف السياسية لترشيحه فأسندت الوزارة إلى يحيى إبراهيم

٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨

في ١٥ مارس ١٩٢٣ فسلك مسلك الوزارة السابقة فى إعادة النظر فى نصوص المشروع الدستورى.[٦٩]

لكن أدركت بريطانيا أنه لا فائدة من التمادى فى إبعاد سعد، وزملائه عن مصر، وخاصة أن نجاح أى سياسة فى مصر أمر مستحيل مع هذه الظروف، أو بقاء سعد وأصحابه فى المنفى فقررت الإفراج عنهما فوصل سعد إلى مصر فى ١٧ سبتمبر ١٩٢٣ من جبل طارق لكن كان استقباله من الجماهير لم يكن على مستوى ماقوبل به من استقبال عند رجوعه من نفيه الأول نظرًا لسوء الأوضاع، والنقص فى الإمكانيات لمواجهة دسائس، ومسئوليات، وعناصر ذلك التصدع، ونشاطها الرجعى. ومن ثم لم يكن لدى سعد من قوة تستحث استعداده للنضال الثورى غير الوحدة القومية، وقد تصدعت، وحل محلها واقع مرير. ولم يجد بدًا سوى النزول إلى مجال الانتخابات أمام مرشحى كل من الحزب الوطنى، والأحرار الدستوريين، لكن حسمت الانتخابات له.

نتيجة لذلك استقال يحيى إبراهيم بعد هزيمته فى الإنتخابات ليتولى سعد تشكيل الوزارة الجديدة برئاسته فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ لتكون أول حكومة شعبية. وفى ظل النظام الجديد أصبح الدستور أداه تجميع للقوى السياسية الهادفة للسيطرة على السلطة، وهى الوفد فى أقوى صورها ثم حزب الأحرار الدستوريين، والحزب الوطنى والسراى، والانجليز. ونظرًا لأن الوفد كان يتمتع بتأييد الأمة فقد استأثر بالسلطة من دون هذه القوى بشكل مسيطر، فقد كان متوقعًا أن يكون رد الفعل أن توجه هذه القوى نشاطها السياسى فى تحالف لعزل الوفد، وهو خصم قديم عن الحياة السياسية بجميع الوسائل.[٧٠]

ولم يمض عام على تشكيل وزارة الشعب حتى واجهت الوزارة أزمة شديدة أثارها حادث كان القارعة التى فجرت غضب اللنبى الذى كان لا يطيق وجود سعد بجانبه فهو الذى نصح بنفيه، ولم يقبل عودته إلا مضطرًا فاستغل هذا الحادث فى استخدام الرجعية لتنكيل بالوزارة، والوفد[٧١] تمثل هذا الحادث فى اغتيال السردار السيرلى ستاك الإنجليزى، سردار الجيش المصرى، وحاكم السودان على يد جمعية أولاد عنايت السرية الهادفة إلى مقاومة الاحتلال[٧٢] فى الوقت نفسه نشبت فى السودان ثورة وطنية فاجتمع أعضاء هذه الجمعية فأملت عليهم حوادث السودان بقرار إذ استقر رأيهم على إعدام وكيل حكومة السودان في مصر ليكون ذلك ردًا علينًا على الفظائع المروعة التى ارتكبتها إنجلترا فى السودان. ثارت بريطانيا ضد سعد لاتهامه بتهيج الشعور ضدها فقررت عزله، فقدم سعد استقالته فى ٢٢ فبراير ١٩٢٤ ليحل محله أحمد زيور رئيس مجلس الشيوخ فى الوزارة الجديدة[٧٣] وهذا يعنى أن سعد قبل بالأمر الواقع وهو انحدار الثورة، وهبوط الوعى لدى شعبه. لتنتهى بذلك الثورة ليبدأ عهد النضال السياسى الدستورى لتشهد مصر فى ظله عهدًا جديدًا.

سادسًا- سمات الثورة ونتائجها

تعددت سمات هذه الثورة لتشمل عدة نواح سياسية، واقتصادية، واجتماعية. فمن الناحية السياسية. نجحت تلك الثورة فى قوميتها ضد الحماية إذ اعترفت بريطانيا فى فبراير سنة ١٩٢١ أن الحماية علاقة غير مرضية ثم أعلنت إلغاءها فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢. كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة – أما الاحتلال فلم تنجح الثورة فى إجلائهرغم تقرير النظام الدستورى فى الحكم.[٧٤]

أما الناحية الاقتصادية فقد دعت الثورة إلى البعث الاقتصادي من تأسيس البنوك التعاونية، والمؤسسات، والنقابات العمالية رغم أن الظروف لم تكن مواتية لذلك، لكن تحقق ذلك فى أعقاب

٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤

الثورة وهى دعوة الزعيم طلعت حرب إلى تأسيس بنك مصر فى أغسطس ١٩١٩ ثم تأسيسه فى ١٩٢٠م.[٧٥]

أما من الناحية الاجتماعية فقد استطاعت تلك الثورة أن تجذب طبقات المجتمع لها لتسلك مرحلة جديدة من مراحل العمل، والنهوض. فقد كانت هناك ثلاث قوى ممثلة فى ثلاث طبقات رئيسة هى الفلاحون، والعمال، والمثقفون بالنسبة للفلاحين فهناك شواهد كثيرة فى التاريخ المصرى تدل على جرأة الفلاح وشجاعته، وثورته الدائمة على الظلم فثار الفلاحون ضد الاحتلال الفرنسى فى مصر، وثاروا ضد محمد على وابنه إبراهيم خصوصًا فى الصعيد، كما اشتركوا فى الثورة العرابية. ومن ثم قامت سياسة الاحتلال تجاه الفلاحين على أساسين: الأول الحرص على اجتذابهم إلى صفه، وإبعادهم عن التأثر بتيار الحركة الوطنية الصاعد، وساعده على انتهاج هذه السياسة ما قام به من إصلاحات فى نظام الرى والصرف، واستصلاح الأراضى لرفع إنتاج مصر كمزرعة تمد بريطانيا بالمواد الخام، وبخاصة القطن وتمكنيها من سداد ديونها للأوروبيين يضاف إلى ذلك أن الاحتلال قام بإصلاح فى النظام الضرائبى مما أدى إلى إلغاء كثير من الضرائب الصغيرة بينما استبقى المصدر الرئيسى للإيراد وهو ضريبة الأرض كما هو مما أدى إلى تحييد شعور الفلاحين تجاه الاحتلال، وإلى حصر نشاط الحركة الوطنية فى المدن، لكن فى الوقت نفسه ساعدت تلك السياسة على زيادة الملكيات الكبيرة عددًا ومساحة بينما تعرضت الملكيات الصغيرة للتفتيت، وزاد عدد الفلاحين المقدمين مما أدى إلى تذكر الفلاحين.[٧٦]

أما الأساس الثانى لسياسة الاحتلال تجاه الفلاحين فهو ضرورة القضاء على أية حركة معادية تقوم بينهم قبل أن تستفحل وتجرفهم فى تيار الحركة الوطنية كما ظهر واضحًا فى حادث دنشواى التى كانت نقطة تحول فى شعور الفلاحين تجاه الاحتلال الذى كان سببًا فى تحويلهم إلى طبقة متذمرة اجتماعيًا، وسياسيًا. وقد زادت سياسة الاحتلال خلال الحرب من هذا التذمر فأعطت السلطات العسكرية الأولوية المطلقة لمتطلبات الحرب واستولت على الكثير من محصولات الفلاحين، ومواشيهم، ودوابهم ولم تعوضهم عنها التعويض المناسب فى الوقت الذى أدت فيه الإجراءات وظروف الحرب إلى ارتفاع الأسعار. وكونت السلطات العسكرية فرقًا من العمال وفرقًا لنقل الدواب لمساعدة قواتها المحاربة، وجمع الفلاحون بالإكراه لهذه الفرق فيما عرف بالسخرة، وقد مات منهم الكثيرون فى ميادين الحرب فى الشرق الأوسط، وأوربا. ومع هذا فقد استخدمت الحكومة القسوة، والعنف فى تحصيل الضرائب، زاد على ذلك انخفاض أثمان المحصولات، وأمام هذا انتشر المرابون، واتسع نشاطهم، وأسهموا مع البنك العقارى فى نزع الأراضى من الفلاحين[٧٧] ولذلك كانت ثورة الفلاحين عارمة فقد أصابوا على سبيل المثال ٦٣ محطة سكة حديد، وقطعوا الخطوط الحديدية فى ٢٠٠ نقطة بهدف شل حركة المواصلات، وإعاقة سير القوات البريطانية، وكانت معارك الفلاحين فى أسيوط معارك رائعة، ولم تنجح بريطانيا فى إخماد هذه الحركات إلا بإرسال طائرتين حربيتين لإلقاء القنابل على الثوار.[٧٨]

لكن على أية حال خرج الفلاحون من الثورة ولم يحققوا أية مكاسب سياسية، وهو الأمر الذى لاقى ارتياحًا من جانب الثورة، فقد كان سعد زغلول يرفض أن يعطى حركة الشعب فى عام ١٩١٩ مضمونًا اجتماعيًا بل كان يسعى لأن يكون هدف كل مواطن مهما كان مستواه الاجتماعى هو المناداة باستقلال الوطن أكثر من حرصه على تحقيق مستوى أفضل له، ولذلك لما تولى سعد وزارة الشعب فى عام ١٩٢٤ لم يعترف بنقابات العمال كما ذكر سابقًا، ولم يسع لتحقيق بعض المكاسب للفلاحين كما أن ذلك الموقف من جانب قيادات الوفد جعل الحركة السياسية بعد انتهاء الثورة تكاد تكون مقصورة على المظاهرات السياسية التى تعبر عن الطلبة والمثقفين كما أن الخط السياسى ظل هو السبيل الذى سار عليه الوفد حتى وقع معاهدة ١٩٣٦.[٧٩]

وتعتبر الطبقة العاملة المصرية من القوى الاجتماعية الجديدة فى مصر لكن نتيجة للظروف المعيشية السيئة من ضآلة أجورهم وساعات العمال الطويلة والشاقة طالبوا بحقوقهم سواء

٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩

بالمظاهرات أو الإضراب عن العمل حتى استطاعوا في النهاية أن يحملوا أصحاب الأعمال على رفع الأجور، وتحديد ساعات العمل، وقد حاولوا تأليف نقابة لهم على أثر إضرابهم هذا ولكن لم يكن الحظ حليفهم حيث عادوا إلى الإضراب مرة ثانية، وذلك عندما عمدت الشركات إلى استخدام الآلات مكان العمل اليدوى لكنهم نجحوا – رغم ذلك – فى تأليف نقابة لهم مثل نقابة مستخدمى المكاتب، ونقابة كتبة المحامين الأهلية، ونقابة كتبة المحامين المختلط، ونقابة مستخدمى المحاكم المختلطة، وغير ذلك[٨٠]. وهكذا كان هناك وعي نقابي يشتد في صفوف العمال فى السنين السابقة للحرب العالمية الأولى، وشعور بالظلم والاستغلال تفيض به نفوس هذه الطبقة، وإحساس بالقوة يتمثل في الالتجاء إلى الإضراب لتحقيق المصالح، والأهداف. وقد زاد هذا الشعور بعد إعلان الأحكام العرفية، والحماية البريطانية على مصر، وتعطيل الجمعية التشريعية حيث أدت هذه القوانين إلى تجريد العمال من أسلحة العمل الجماعي، وشل حركتهم في العمال الاقتصادي، والوطن ومن ثم كانت الطبقة العاملة المصرية في حاجة إلى صياغة مطالبها الأساسية الشاملة بدلاً من الجري وراء مطالب جزئية مباشرة هنا وهناك فشاركوا فى أحداث ثورة ١٩١٩ حاملين معهم مطالبهم الأساسية وقضاياهم القديمة، والجديدة. لكن لم تخرج الطبقة العاملة على الإطلاق بمكاسب من هذه الثورة بل سرعان ما فرضت البورجوازية المصرية حمايتها على الحركة العمالية.[٨١]

أما المثقفون فقد اتجه البعض إلى تسمية ثورة ١٩١٩ (بثورة الأفندية) تقديرًا لدور الطبقة المثقفة في الثورة التي تحملت عبئها هذه الثورة، وكان هؤلاء من أبناء الطبقة المتوسطة من أهالى المدن والقرى بصفة أساسية، أما مثقفو طبقة كبار ملاك الأراضي فقد اقتصر دورهم على نشر الأفكار القومية في مصر[٨٢]. من ناحية أخرى لم يكن هناك مثقفين وقتذاك ينتمون إلى الطبقة الدنيا – العمال والفلاحين – وإن وجد بين مثقفي تلك الفترة من تبنى قضايا هذه الطبقة، فقد كان العمال والفلاحون أعجز ماديًا من تعليم أبنائهم نظرًا للظروف التاريخية التي مرت بسياسة التعليم في مصر لاسيما أثناء الاحتلال الذى حارب التعليم بإغلاق المدارس ونقص الميزانية، ومن ثم لم تجد تلك الفئة سوى الاستماتة فى محاربة الاحتلال.

وقد برز عنصر جديد من هذه الفئة الطلبة حيث استطاعوا عن طريق مقرهم نادي المدارس العليا أن يقوموا بمظاهرات لنشر الوعي السياسي، والوطني بين الأهالى كما نظم الطلبة أنفسهم في لجان لتنظيم أعمالهم، وتحركاتهم طوال مدة الثورة، وكانت هذه اللجان تعمل بوحي، من شعورها الخاص في المراحل الأولى للثورة، وقبل أن تنضوي تحت لواء الوفد. ويمكن القول أن عدد المتعقلين منهم في القاهرة عقب مظاهرة اليوم الأول فقط كانوا ثلاثمائة طالب، كذلك بلغ عدد المعتقلين من طلبة المعهد الديني فى الإسكندرية وحدهم ٤١٥ طالبًا. ومن الفئات المثقفة أيضًا التي اشتركت في الثورة أصحاب المهن الحرة، وكانت هذه الفئة من أخطر العناصر الثورية فكانت مكاتب المحامين خلايا للثورة تزخر بالحركة والنشاط حيث اجتمعوا في ١١ مارس وأصدروا قرارا بالإضراب، وتأجيل النظر فى القضايا فوافق أغلب القضاة على التأجيل، وتبعهم المحامون الشرعيون فأضربوا فى يوم ١٥ مارس وطالبوا بتأجيل القضايا.[٨٣]

أما بالنسبة لموقف الموظفين من الثورة، فرغم تأخر قيامهم بالإضراب بالنسبة لباقي عناصر الأمة نظرًا لوضعهم الاقتصادي فقد كان لإضرابهم أثر بالغ الخطورة على سلطات الاحتلال لتحكمهم في أجهزة الحكم، ولأن هذا الإضراب كان يعني انتقال هذه الأجهزة إلى أيدي الثوار. ومن ناحية أخرى لم يكن تأخر إضراب هؤلاء الموظفين يعني عدم مشاركتهم في الثورة فقد سارع بعضهم إلى تحرير العرائض، وجمع التوقيعات عليها لرفعها إلى السلطان احتجاجا على اعتقال الزعماء، ولرفع الحماية.

بدأ موقف الموظفين يتخذ شكلاً حاسمًا منذ ٢٥ مارس عندما قرروا تأليف لجنة من الموظفين للتعبير عن موقفهم إزاء الأحداث وقتذاك والتى أصبحت مسئولة – فيما بعد – عن إسقاط وزارة رشدى باشا الرابعة التي تألفت بعد الإفراج عن سعد وصحبه في ٧ أبريل، وقد تكونت هذه اللجنة من ٣٢ عضوًا وسميت (لجنة مندوبى موظفى وزارات الحكومة ومصالحها) وعندما بدأ تعثر الثورة

٨٠
٨١
٨٢
٨٣

خرج الموظفون بسرعة ثم تحول أصحاب المهن الحرة إلى أصحاب مطالب يطمعون فى مناصب الوزارة والبرلمان وبقى العنصر الأخير والثالث هو الطلبة.[٨٤]

على أية حال لم تستطع الثورة أن تحقق شيئًا مباشرًا للعمال والفلاحين، ولكن الأوضاع بعد تصريح فبراير عام ١٩٢٢م مكنت الوزارات المصرية المتعاقبة من تمصير الإدارة المصرية تدريجيًا ولاسيما وزارة سعد في عام ١٩٢٤ وكان ذلك لصالح المثقفين المصريين، ثم مكنت هذه الأوضاع الحكومة المصرية منذ عام ١٩٢٤ من التوسع فى التعليم فزاد عدد الطلبة فى المدارس في هذا العام إلى ٣٢٤ ألف ثم قفز إلى ما يقرب من ٩٠٠ ألف عام ١٩٣٣ كما زادت ميزانية التعليم من ٤٪ عام ١٩١٩ إلى ١٣٪ قبل الحرب العالمية الثانية مما يعد مكسبًا للمثقفين المصريين من وراء هذه الثورة.[٨٥]

وكانت النتائج القريبة من الثورة لا تدل على أن ما حدث هو ثورة فالإفراج عن سعد زغلول وزملائه لا يرقى بالأحداث إلى هذه المرتبة ولذلك فإن الأحداث المحصورة بين القبض على سعد والإفراج عنه تمثل انتفاضة شعبية أثبتت جدواها، وحققت الهدف منه وعاد الشعب إلى ثكناته دون تغيير حقيقي يذكر. أما إذا انظرنا إلى النتائج البعيدة عن هذه الانتفاضة [٨٦] فهى حصول بريطانيا على اعتراف دولي عقب معاهدة فرساى الخاصة بألمانيا بالحماية البريطانية على مصر حتى تم إلغائها فى سنة ١٩٢٢م. والقضاء على عمليات الإضراب التى كان يقوم بها الموظفين والعمال، والتهديد باعتقال أيًا منهم إذا أقدم على ذلك ولما تم نفي سعد زغلول إلي سيشل ثم جبل طارق بعد ذلك لسوء حالته الصحية كان ذلك مؤشرًا للوصول إلى اتفاق بين اللنبى وثروت وعدلى وصدقى في ١٢ يناير ١٩٢٢، ونص الاتفاق على بعض البنود منها تأليف وزارة برئاسة ثروت باشا بشرط أن توافق الحكومة البريطانية – دون أن تنتظر عقد معاهدة – على إلغاء الحماية، والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وإعادة وزارة الخارجية، وإنشاء برلمان، وتأليف حكومة دستورية وإلغاء الأحكام العسكرية مع استبقاء أربع نقاط للتسوية بمثابة تحفظات وتأسيسًا على ذلك أصدرت بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ الذى جاء فيه: إنهاء الحماية البريطانية فى مصر، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة. و إلغاء الأحكام العرفية فى ٢ نوفمبر عام ١٩١٤ و تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر و الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى.و حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.

لكن كان صدور هذا التصريح حمل فى طياته عدة نتائج أهمها تدخلت الساحة السياسية بعض العناصر المعتدلة والمعارضة لسعد داخل هيئة الوفد، فقد تأسس حزب الأحرار الدستوريين برئاسة عدلى يكن خصم سعد بعد صدور التصريح. و أعطى الدستور الجديد القصر حقوقًا جديدة جعلت الجهود الوطنية مشتتة بين كفاحهم ضد القصر، أو ضد الإنجليز، أو ضدهما معا.كما أصبح الوفد مجرد حزب سياسي بعد أن كان وكيلاً عن الشعب المصرى قبل ذلك، وأن ظل محتفظًا بشعبيته، وظل موجودًا بفعالية على الساحة المصرية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. ورغم إلغاء الحماية البريطانية على مصر، بقيت قوات الاحتلال فى مصر مما كان يعد استقلالاً صوريًا أو شكليًا عده السياسيون مرحلة للوصول إلى الاست

٨٤
٨٥
٨٦